

الجامعة المستنصرية
كلية الإدارة والاقتصاد
المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية



البحوث العلمية

2014 م

العدد الثالث والأربعون

السنة الثانية عشرة

ضعف عمق الوساطة المالية شواهد من الجهاز المصرفي التجاري العراقي (الجزء الثاني)

أ. د. عوض فاضل اسماعيل*

تاسعا، الميل صوب الغلو في حجم السيولة المصرفية.

يراد بسيولة المصرف التجاري قدرته في مواجهة التزاماته الفورية نقدا. وتهتم المؤسسات المالية الوسيطة النقدية بالسيولة لسببين:/الأول: أن جزء مهماً من مطلوباتها يتألف من التزامات نقدية قصيرة الأجل./ الثاني: أن مطلوباتها النقدية تشكل نسبة كبيرة إلى إجمالي مواردها. وعلى هذا تسعى البنوك التجارية إلى الاحتفاظ بأنواع من الأصول التي تتيح لها مواجهة طلبات العملاء المودعين بالسحب بسرعة ودون تلكؤ وتلبية متطلبات الاحتياطي النقدي القانوني وسد احتياجات التشغيل قصيرة الأجل. تتجه المصارف التجارية العراقية إلى تعظيم السيولة. هذا التوجه يمكن تشخيصه باعتماد المؤشرات السبعة التالية:

أولهما، التقارير الاقتصادية والبيانات السنوية للبنك المركزي العراقي. وتؤشر جليا أن نسبة السيولة لدى المصارف التجارية العاملة في السوق المصرفية عالية وتتحرك نحو الارتفاع. إذ قفزت من (10%) في 2006 إلى (48%) في 2011 ثم إلى (54%) في 2012. أنظر الجدول (77).

جدول (77)

نسبة السيولة لدى المصارف التجارية العراقية (2006-2012)

السنة	% نسبة السيولة
2006	10
2007	14
2008	16
2009	22
2010	23
2011	48
2012	54

* عضو هيئة تدريس/جامعة نورو/ دهوك

المصدر: ب.م.العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات متفرقة. أنظر أيضاً التقارير الاقتصادية للبنك.

ثانيهما، إن نسبة الودائع (الحساب الجاري) لدى البنك المركزي والنقد في الصندوق (الموجود النقدي) إلى ودائع القطاع الخاص + الأخرى (الجارية، التوفير، الثابتة، الأعمادات والكفالات) مرتفعة للغاية، وإن مالت نحو التراجع. فقد سجلت نسبة (99%) في 2006، ثم ارتفعت إلى (158,5%) في 2008 واستقرت عند (92,8%) في 2012، وبمتوسط سنوي (115,3%). أنظر الجدول (78).

جدول (78)

نسبة الودائع للمصارف التجارية لدى ب.م.العراقي والنقد في الصندوق إلى الودائع المصرفية الخاصة + الأخرى (2006-2012) تريليون دينار.

السنة	م. الودائع لدى ب.م. والنقد في الصندوق 1	م. الودائع المصرفية الخاصة والأخرى 2	2/1%
2006	10	10,1	99
2007	18,3	12,7	144,1
2008	26	16,4	158,5
2009	29,9	23,5	127,2
2010	35,1	35,9	97,8
2011	38,3	43,8	87,4
2012	41,5	44,7	92,8
المتوسط	-	-	115,3

المصدر: ب.م.العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات متفرقة.

ثالثهما تتعاظم سيولة المصارف التجارية عند إضافة الموجودات الأجنبية إلى الودائع لدى البنك المركزي والنقد في الصندوق إلى بسط العلاقة (النسبة). أما مقامها فيتألف من ودائع القطاع الخاص + الأخرى. فقد بلغت (176,1%) في 2006، ولكنها استقرت عند (127,5%) في 2012، وبمتوسط سنوي (168,3%). أنظر الجدول (79).

جدول (79)

نسبة الودائع لدى ب.م. والنقد في الصندوق + الموجودات الأجنبية إلى الودائع الخاصة + الأخرى للبنوك التجارية (2006-2012) تريليون دينار.

السنة	الودائع لدى ب.م. + النقد في الصندوق 1	الموجودات الأجنبية 2	المجموع 3	م. الودائع الخاصة والأخرى 4	4/3%
2006	10	7,8	17,8	10,1	176,2
2007	18,3	9,2	27,5	12,7	216,5
2008	26	9,4	35,4	16,4	215,9
2009	29,9	16	45,9	23,5	195,3
2010	35,1	12,7	47,8	35,9	133,1
2011	38,3	11,6	49,9	43,8	113,9
2012	41,5	15,5	57	44,7	127,5
المتوسط	-	-	-	-	168,3

المصدر: ب.م. العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات متفرقة.

رابعهما، تحتفظ البنوك التجارية بسيولة مفرطة أيضاً حتى إذا أضفنا المطلوبات الأجنبية إلى مقام النسبة مع بقاء البسط على حاله. فقد بلغت النسبة (136,9%) عام 2006 ثم استقرت عند (123,1%) عام 2012، وبمتوسط سنوي (146%). أنظر الجدول (80).

جدول (80)

نسبة الودائع لدى ب.م. + النقد في الصندوق + الموجودات الأجنبية إلى الودائع الخاصة والأخرى + المطلوبات الأجنبية للبنوك التجارية (2006-2012) تريليون دينار

السنة	1	2	3	4	1/4%
2006	17,8	10,1	2,9	13	136,9
2007	27,5	12,7	4	16,7	164,7
2008	35,4	16,4	2	18,4	192,4
2009	45,9	23,5	3,7	27,2	168,8
2010	47,8	35,9	1,8	37,7	126,8
2011	49,9	43,8	1,9	45,7	109,2
2012	57	44,7	1,6	46,3	123,1
المتوسط	-	-	-	-	146

1- الودائع لدى ب.م. + النقد في الصندوق + الموجودات الأجنبية.

2- الودائع الخاصة والأخرى.

3- المطلوبات الأجنبية .

4- مجموع (2+3).

خامسهما، إذا اعتمدنا نسبة (الودائع لدى ب.م. + النقد في الصندوق)، باعتبارها تعكس مقدار الأموال السائلة غير الموظفة في مجال منح الائتمان والاستثمار في الأوراق المالية، إلى إجمالي الودائع المصرفية الخاصة والحكومية فإنها تظل مرتفعة. إذ بلغت في المتوسط (61,4%) خلال 2006-2012. أنظر الجدول (81).

جدول (81)

نسبة الودائع لدى ب.م. + النقد في الصندوق إلى إجمالي الودائع المصرفية الخاصة والحكومية لدى البنوك التجارية (2006-2012) تريليون دينار

السنة	م. الودائع لدى ب.م. + النقد في الصندوق 1	م. الودائع الخاصة والحكومية 2	2/1%
2006	10	18,9	52,9
2007	18,3	29,5	62
2008	26,2	37,5	69,9
2009	29,9	45,9	65,1
2010	35,1	55	63,8
2011	38,3	62,3	61,5
2012	41,5	75,9	54,7
المتوسط	-	-	61,4

احتسبت النسب من ارقام جداول سابقة.

سادسهما، تتميز البنوك التجارية العراقية باكتفائها بما يتوافر لديها من احتياطات نقدية كبيرة تفوق متطلبات الاحتياطي القانوني، وهو ما يهيئ لها اموالاً فائضة أو حرة تجعلها تعمل باستقلالية عن البنك المركزي (السلطة النقدية) لانتفاء الحاجة اليه كملاذ لإعادة تغذيتها بالسيولة النقدية .وتؤكد ارقام الجدول (82)مدى عزوف المؤسسات المالية الإيداعية عن اللجوء إلى البنك المركزي طلباً للتزود بالنقد بوصفه الملجأ الأخير للإقراض ومصدراً وحيداً للعملة المركزية.

جدول (82)

استلاف البنوك التجارية العراقية من البنك المركزي (2006-2012) مليون دينار

السنة	الاستلاف
2006	صفر
2007	صفر
2008	4000
2009	2000
2010	صفر
2011	صفر
2012	صفر

المصدر :ب.م.العراقي ،النشرة الاحصائية السنوية،سنوات متفرقة.

سابعهما، لم تستفد المصارف التجارية المجازة من (تسهيلات الإقراض القائمة) التي أعلن عنها ب.م.العراقي ،وبدأ العمل بها في آب 2004 بهدف منح الائتمان إلى المصارف عند الحاجة وبسعر فائدة أعلى من سعر البنك بنقطتين. ومن الواضح أن هذه المصارف لم تستخدم هذا النوع من الاقتراض من البنك المركزي كونها لاتعاني أصلاً من نقص في السيولة.

بقيت هنالك نقطة لازمة للتوكيد عليها هي ان نسبة السيولة ترتبط بعلاقة عكسية مع نسبة استغلال الموارد المالية المتاحة للمصارف التجارية .فعندما تزداد النسبة الأولى تميل النسبة الثانية إلى الانخفاض .وبعكس الجدول (83)هذه العلاقة العكسية .فقد أقرن ارتفاع نسبة السيولة المصرفية من (81,7%)في 2006 إلى (92,5%)في 2009،انكماش في نسبة توظيف الموارد المالية للمصارف من (24,9%)إلى(18,7%)خلال الفترة ذاتها.بينما جاء تراجع نسبة

السيولة من (84,2%) إلى (74,3%) ثم إلى (73,1%) في 2010، و 2011، و 2012 على التوالي متلازما مع ارتفاع نسبة استغلال الموارد المالية من (32,2%) في 2010، إلى (37,8%) في 2011 ثم إلى (42,7%) في 2012. أنظر الجدول (83).

جدول (83)

العلاقة بين نسبة السيولة المصرفية ونسبة استغلال الموارد المالية للمصارف التجارية العراقية

(2006-2012) تريليون دينار.

السنة	1	2	3 = 2/1 %	4	5	6 = 5/4 %
2006	17,8	21,8	81,7	4,7	18,9	24,9
2007	27,5	32,5	84,6	6,9	29,5	23,4
2008	35,4	39,5	89,6	7,5	37,5	20
2009	45,9	49,6	92,5	8,6	46	18,7
2010	47,8	56,8	84,2	17,7	55	32,2
2011	49,9	67,2	74,3	24,7	65,3	37,8
2012	57	78	73,1	32,4	75,9	42,7

- 1- الودائع لدى ب.م. + النقد في الصندوق + الموجودات الاجنبية.
 - 2- ودائع البنوك التجارية الخاصة (الجارية، التوفير والثابتة، الاعتمادات والكفالات) والحكومية + المطلوبات الاجنبية.
 - 3- نسبة السيولة المصرفية = $2/1$
 - 4- ديون المصارف التجارية على القطاع الخاص والحكومة.
 - 5- اجمالي ودائع القطاع الخاص والحكومة.
 - 6- نسبة استغلال الموارد المالية للمصارف التجارية = $5/4$
- المصدر: ب.م. العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، سنوات متفرقة.

مما تقدم نستنتج ثلاثة أمور: الأول: إن عدم تجسير الفجوة بين الودائع ومنح القروض والاستثمار في الاوراق المالية لابد أن يصب في زيادة السيولة. الثاني: إن زيادة السيولة عادت طريق رفع رؤوس أموال المصارف التجارية خاصة الأهلية منها. الثالث: المصارف التجارية المجازة للعمل في السوق المصرفية تتخذ من ترصين سيولتها مؤشرا لكفاءة ادارة الموارد النقدية وإن كان ذلك على حساب عدم انسياب جزء من الأموال المتاحة لديها إلى أوجه الاستثمار، لأن التمسك بأرصدة كبيرة من السيولة هو مصدر كسب ثقة المساهمين والمودعين من جهة وعلامة على تحريك الأموال الفائضة صوب هذه المؤسسات المالية الايداعية وتقليل الاكتناز من جهة ثانية.

عاشرا: انخفاض نصيب الفرد من المؤسسات المالية الوسيطة المصرفية.

يعاني الاقتصاد العراقي من عدم التناسب بين عدد السكان وعدد المصارف التجارية العاملة فيه. فزيادة السكان لم يصاحبها توسع مماثل في فروع هذه المصارف. مما قاد إلى انخفاض نسبة الكثافة المصرفية. ويتجلى انخفاض حصة الفرد من الخدمات المصرفية في مؤشرين: المؤشر الأول، أكد ب.م. العراقي في آخر تقرير له أن عدد فروع المصارف العاملة في العراق بلغ (972) في 2012. إلا أن الكثافة المصرفية ما زالت بحدود فرع واحد لكل (35) ألف نسمة. في حين تبلغ هذه النسبة (6) مصارف لكل (10,000) نسمة في البلدان المتقدمة اقتصاديا، وفي البلدان النامية مثل لبنان تصل الكثافة المصرفية مصرفا واحدا لكل (10,000) نسمة. (أنظر تقرير الاستقرار المالي في العراق، 2012، ص34). المؤشر الثاني، يستند إلى بيانات إحدى المؤسسات المالية الدولية. وتظهر أن العراق يحتل المرتبة الأخيرة في سلم الكثافة المصرفية لمجموعة من البلدان المتقدمة والنامية تضم (23) بلدا. إذ يبلغ عدد فروع المصارف التجارية لكل (100,000) فرد (4,6) في 2009 و(5,4) في 2012 في العراق، مقابل (12,2 و11,9) في الإمارات، (15 و17,7) في تونس، (18,6 و13,2) في قطر، (23,7 و19,7) في عمان، (19,6 و23,4) في المغرب، (29,3 و29,3) في لبنان، (18,6 و17,5) في الكويت، (18,5 و19,8) في الأردن في عامي 2009 و2012 على التوالي. أنظر الجدول (84).

جدول (84)

عدد فروع المصارف التجارية لكل (100,000) فرد بالغ في بلدان متقدمه وناميه في عامي (2009و2012).

البلد	2009	2012
استراليا	31,5	31,8
بلجيكا	47,9	42,4
كندا	24,1	24,4
دانمارك	45,8	34,3
فرنسا	41,9	38,8
المانيا	15,8	13,9
اليونان	41,4	36,8
ايطاليا	67,6	64,4
اليابان	33,9	33,9
روسيا الاتحادية	34,9	38,2
اسبانيا	100,3	85,1
الولايات المتحدة الأمريكية	35,3	35,3
فنزويلا	17,8	16,6
تركيا	17,3	18,7
الإمارات	12,2	11,9
تونس	15	17,7
قطر	18,6	13,2
عمان	23,7	19,7
المغرب	19,6	23,4
لبنان	29,3	29,3
الكويت	17,5	18,6
الأردن	18,5	19,8
العراق	4,6	5,4

source: theWorld Bank,world development indicators,2014.

يدل هذان المؤشران بوضوح على افتقار العراق إلى أبسط المعايير المصرفية في تقديم الخدمات المصرفية بسبب غلبة نمو معدل السكان على معدل نمو فروع المصارف التجارية. وأن هناك حاجة فعلية وكبيرة لتوسيع شبكة الخدمات المصرفية.

أحد عشر: قلة مقدار الائتمان النقدي المباشر الممنوح لتطوير الإنتاج الحقيقي.

يعد تقديم الائتمان المصرفي ركيزة رئيسية في دعم تنمية الاقتصاد، فالطلب عليه هو طلب مشتق من حاجة تطوير الاقتصاد. وهناك ارتباط موجب بين متطلبات التنمية الاقتصادية وخدمات الائتمان. فكلما اتسعت حدود التنمية وزادت متطلبات النمو الاقتصادي واجهت البنوك التجارية طلباً متزايداً على الائتمان من قطاعات الاقتصاد المختلفة. وعلى هذا فإن ديناميكية النمو تتوقف إلى حد بعيد على مدى توافر مقادير كافية من الائتمان الذي تمنحه البنوك خصوصاً لصالح القطاعات التي تمارس أنشطة تتسم بأهمية حيوية بالنسبة لعملية التحول الهيكلي للاقتصاد ودعم نموه.

يتصف التمويل المصرفي التجاري في العراق بسوء توزيع الموارد المالية المستثمرة في القطاعات الانتاجية. إذ تولي المصارف التجارية أهمية متزايدة للتمويل التجاري والعقاري على حساب النشاط الحقيقي. ويتجلى ذلك من التركيز الكبير للإقراض المصرفي على تجارة الجملة والمفرد والفنادق. فقد احتل الائتمان النقدي الممنوح لنشاط تمويل التجارة خاصة الاستيراد المرتبة الأولى من بين إجمالي الائتمانات لقطاعات الاقتصاد وبنسبة (38,8%) في 2008 و (34,2%) في 2009، ثم تراجع إلى المرتبة الثالثة بعد خدمات المجتمع والبناء والتشييد وبنسبة (18,4%) في 2010 و (17%) في 2011 ليستقر عند (20,5%) في 2012. أنظر الجدول (85).

جدول (85)

نسبة التوزيع القطاعي لإجمالي الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية العراقية الأهلية والحكومية (2008-2012)

القطاع	%2008	%2009	%2010	%2011	%2012
الزراعة والصيد	6,9	7,3	4,9	6,4	5,9
التعدين	0,02	0	0	0	0
الصناعة التحويلية	7,6	7,3	4,6	12,3	5,2
كهرباء وغاز	0,9	1,4	0,3	0,4	0,5
تجاره جملة ومفرد وفنادق	38,8	34,2	18,4	17	20,5
نقل ومواصلات وخزن	3,1	2	1,7	4,4	6,7
تمويل وتأمين وعقارات	3,6	4,5	1,8	0,6	0,8
خدمات المجتمع	17,9	22,1	49,7	38,2	37,6
العالم الخارجي	0,04	0,4	0,1	0,02	0,4
البناء والتشييد	21,1	20,8	18,5	20,7	22,4
المجموع	100	100	100	100	100

المصدر: احتسبت النسب استناداً إلى: ب.م. العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات متفرقة.

غير إن هذا التراجع في حجم الائتمان المقدم لنشاط التجارة لا يعني ان هنالك تحولا في سياسة الإقراض المصرفي صوب القطاعات الانتاجية الحقيقية. وحتنا في ذلك أن الائتمان المقدم إلى قطاع (خدمات المجتمع) الذي بدأ يحتل المرتبة الأولى منذ 2010 من بين الائتمانات الممنوحة إلى قطاعات الاقتصاد لا يحث الإنتاج ولا يساهم في احداث تغيرات مهمة في التكوين القطاعي للإنتاج المحلي، لأن هذا الائتمان يتألف أصلاً من (السلف الشخصية الممنوحة لموظفي الدولة وسلف المتقاعدين والصحفيين وسلف الزواج). وهو ائتمان قائم على أساس الاستهلاك الآني. كذلك تدفق الائتمان المصرفي إلى قطاع البناء والتشييد الذي أخذ يحتل المرتبة الثانية من بين الائتمانات منذ 2010 يتسم بإنتاجية اجتماعية محدودة من وجهه نظر تنمية أنشطة الإنتاج الحقيقي. لأن استئثار هذا القطاع بهذه النسبة هو نتيجة مباشرة لتفعيل آلية الإقراض للمواطنين بزيادة مقدار القرض الممنوح لكل مواطن وتحسن شروط الإقراض لبناء منازل فردية أو اعادة تأهيلها في ظل أزمة سكن متفاقمة. هذا التوجه في سياسة الإقراض المصرفي هو الآخر محدود الأثر في تنميه جانب العرض الحقيقي المحلي لعدم ارتباطه بتمويل صناعة المواد الانشائية وإدخال المعدات والتقنيات الحديثه لتقليل الكلفة في صناعة البناء وتمويل المشاريع الاستثمارية الضخمة المتخصصة في البناء والتشييد التي تعضد البنى التحتية من خلال توفير مياه نظيفة وشبكات للمصرف الصحي وشوارع معبدة وبقية المرافق الخدمية الأساسية بمؤازرة ومتابعة اجهزة الدولة المختصة. بعبارة أخرى، ان الإسكان لكي يكون ضمن حلقة متكاملة من تكوين رأس المال الثابت وداعما للتنمية الاجتماعية لا بد من ربط التمويل المصرفي بصناعه مواد البناء والتشييد والبنى التحتية كمنظومة متكاملة.

ويظهر هنالك حد آخر في توجيه الاستثمارات المصرفية كما نحو القطاعات التي تخدم النمو الاقتصادي أكثر من غيرها. ويتمثل ذلك في ان قيمة ما يتسرب من الائتمان المصرفي إلى قطاع التجارة يعادل عده اضعاف ما يخصص لتمويل الزراعة أو الصناعة أو النقل والمواصلات أو الكهرباء والماء والغاز طيلة السنوات (2008-2012). وان نسبة الائتمان التجاري وحدها تفوق نسبة الائتمان الصناعي والزراعي والكهرباء والغاز مجتمعة. وهذا يدل على ان القطاع الذي يفوق مردوده الفردي مردوده الاجتماعي يحظى بأهمية أكبر في سياسة الإقراض المصرفي لأجهزة الوساطة المالية التجارية العراقية .

وتتبرز ضالّة الموارد المالية الموظفة في القطاعات السلعية عندما نحلل هيكل الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية الخاصة. إذ يتسم هذا الهيكل بهيمنة واضحة للموارد المالية الموجهة نحو التمويل التجاري وقلة المتدفق منها صوب قطاعات التنمية الحقيقية. فقد استوعب

نشاط تجارة الجملة والمفرد والفنادق ما نسبته (60%) في المتوسط من مجمل الائتمان النقدي المباشر الذي منحت هذه المصارف لأوجه النشاط الاقتصادي المختلفة خلال (2008-2012). في حين بلغ متوسط نسبة الائتمان الممنوح إلى الزراعة (1,2%) وإلى الصناعة التحويلية (4,5%) للفترة ذاتها. أنظر الجدول (86).

جدول (86)

نسبة التوزيع القطاعي للائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية الخاصة (2008-2012).

أنشطة الاقتصاد	2008 %	2009%	2010 %	2011%	2012%
الزراعة	1,8	1	1,3	0,8	1,1
التعدين	-	-	-	-	-
الصناعة التحويلية	4,1	5,3	4,5	3,7	4,9
كهرباء وغاز	0,7	0,3	0,6	2,2	3,2
ت. جملة ومفرد وفنادق	71,6	67,4	57	54,9	49,1
نقل ومواصلات وخزن	1,7	2,6	2,2	2,8	2,7
تمويل وتأمين وعقارات	4,7	5,2	7,1	3,2	2,3
خدمات المجتمع	5,5	5,9	16,7	15,1	17,5
العالم الخارجي	0,1	1,2	0,1	-	0,5
البناء والتشييد	9,8	11,1	10,5	17,3	18,7
المجموع	100	100	100	100	100

المصدر: استخرجت النسب عن: ب.م. العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات متفرقة.

إن النسب في أعلاه تؤثر كيف أن المصارف الخاصة تركز في نشاطها التمويلي على متطلبات السيولة والضمان، وهي الأسس الرئيسة للائتمان قصير الأجل مقابل محدودية الموارد المتدفقة صوب القطاعات الانتاجية السلعية. ويشترك هذا التركيز تفسيره من الربحية العالية المتحققة من هذا التمويل. وهذا ينبع من حقيقتين. أولهما سرعة تصفية القروض التجارية. ثانيهما الفائدة المرتفعة التي يستطيع التجار دفعها.

ومن الناحية الأخرى، يطغى أيضاً على عمل المصارف التجارية الحكومية تمويل أوجه انفاق محدودة التأثير في عرض الإنتاج الحقيقي. ويتمثل ذلك في أن مقدار الائتمان الممنوح للمستهلكين في صورة قروض شخصية استهلاكية تحت عنوان خدمات المجتمع يعادل عدة مرات

مثيلة الممنوح إلى قطاعات الزراعة أو الصناعة أو الكهرباء والغاز أو النقل والمواصلات والخزن من مجموع الائتمانات المقدمة من هذه المصارف للسنوات (2008-2012). فضلا عن أن ما يتدفق من أموال إلى هذه الشريحة من المجتمع يعادل أكثر من ثلاثة اضعاف ما يضخ من ائتمان إلى الزراعة والصناعة معاً. ويحتل تمويل الأصول العقارية للقطاع العائلي المرتبة الثانية بعد خدمات المجتمع . أنظر الجدول(87).

جدول(87)

نسبة التوزيع القطاعي للائتمان النقدي المقدم من قبل المصارف التجارية الحكومية(2008-2012).

انشطه الاقتصاد	2008 %	2009 %	2010 %	2011%	2012%
الزراعة	8,6	10,6	6	7,7	6,9
التعدين	-	-	-	-	-
الصناعة التحويلية	8,8	8,3	4,6	14,3	5,3
الكهرباء والغاز	0,9	1,9	0,3	-	-
ت. جملة ومفرد وفنادق	27,8	17,1	5,8	8,3	14,1
نقل ومواصلات وخزن	3,6	1,7	1,5	4,7	7,5
تمويل وتأمين وعقارات	3,3	4,2	0,1	-	0,5
خدمات المجتمع	22,1	30,3	60,5	43,4	42
العالم الخارجي	-	-	0,1	0,1	0,5
البناء والتشييد	24,9	25,9	21,1	21,5	23,2
المجموع	100	100	100	100	100

المصدر: ب.م. العراقي ، النشرة الاحصائية السنوية ، سنوات متفرقة.

هذا النمط من التوزيع القطاعي للائتمان النقدي لا بد ان يكون له تأثير محدود على تطوير قطاعات الإنتاج السلعي وتوسيع العرض الحقيقي المحلي وبالتالي على النمو الاقتصادي. فالمساهمة المحدودة للبنوك التجارية ، باعتبارها المؤسسات التمويلية الرئيسة في الاقتصاد ، في رفد أنشطة الإنتاج الحقيقي بالأموال يعطي إشارة قوية إلى وهن الوساطة المالية ، ومن ثم العلاقة السببية بين خدمات المؤسسات المالية الوسيطة المصرفية ونمو الناتج المحلي الحقيقي. هذا الأمر تؤكدده نسب المشاركة الضعيفة لأنشطة الإنتاج السلعي في تكوين الناتج المحلي الأجمالي. (أنظر الجدول(88).

جدول (88)

متوسط نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين GDP (2012-2006)

القطاع	% المتوسط 2012-2006
الزراعة والصيد والغابات	4,6
التعدين	51,2
الصناعة التحويلية	1,8
الكهرباء والماء	1,1
البناء والتشييد	4,6
النقل والمواصلات والخزن	6,7
تجاره الجملة والمفرد والفنادق	6,9
المال والتأمين وخدمات العقار	9
خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	13,9

المصدر: استخرج المتوسط اعتمادا على الجدول (1).

ويستدل من الجدول ان متوسط نسبة مشاركة قطاع التجارة والفنادق في GDP يفوق مثيله في القطاعات السلعية (الزراعة والصناعة) وحتى في القطاعات المتممة لها كالبناء والتشييد والكهرباء والماء والنقل والمواصلات والخزن خلال (2012-2006).

قد يقال ان النشاط الاقتصادي الكلي يكون تحت تأثير مشترك لعدد كبير من العوامل. هذا القول سليم اقتصاديا. ولكن يبقى للممارسات التمويلية المتحيزة للمصارف التجارية دور في اعاقه جهود التنمية والحد من نمو الإنتاج الحقيقي، باعتبار أن الوساطة المالية الملائمة أحد العوامل المؤثرة في مرونة العرض الحقيقي من خلال رفع كفاءة تخصيص الموارد المالية المتأتية من تجميع الادخارات. ذلك إن هذا التحيز لا يحفز نمو قطاعات الإنتاج الحقيقي بسبب نقص كمية الاستثمار ونوعيته. وإن محدودية عرض الائتمان نحو مضامير الاستثمار ذات الكفاءة العالية في عملية النمو الاقتصادي تضعف من قدرة الناتج المحلي على تلبية الطلب الكلي ومقاومة الضغوط التضخمية.

اثنا عشر: هيكل أسعار الفائدة المصرفية يفرض حواجز كلضوية لا تشجع على الاقتراض.

تعد الهوامش بين معدلات الفائدة الدائنة (المدفوعة من البنوك التجارية إلى المودعين عن الايداعات الادخارية) ومعدلات الفائدة المدينة (المتقاضاة من المقترضين عن شتى أنواع الائتمان) عنصرا رئيساً في الوساطة المالية وتحريك الأموال بما يخدم تنميته الاقتصاد. وأن التحول

من وسائل الكبح المالي إلى التحرر المالي يساعد المؤسسات المالية الوسيطة في تقرير أسعار للنقود تتناغم وقوى السوق وتقديم القروض بكلفة ميسرة تخدم النشاط التنموي للبلد. هذا ما سعت إليه السلطة النقدية في العراق منذ 2006 عندما قررت التخلي عن وسائل السياسة النقدية القسرية المباشرة واعتماد الوسائل غير المباشرة في استقرار النظام المالي. فقد عقب قيام ب.م.العراقي برفع سعر فائدة البنك policy rate من (7%) في 2005 إلى (10,4%) في 2006 ثم إلى (20%) اعتباراً من 2007/1/7 ان ارتفعت أسعار فوائد الإيداعات والإقراض على نحو سريع وكبير خلال عامي 2007 و 2008. وهذا ما يعكسه الجدول (89).

جدول (89)

معدلات الفائدة لدى ب.م.العراقي والمصارف التجارية العراقية (2005-2012) %

البنك المركزي	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
سعر السياسة	7	10,42	20	16,75	8,83	6,25	6	6
المصارف التجارية								
أسعار فائدة مدفوعة								
التوفير	5,5	5,66	9,18	9,47	6,84	5,5	5,24	5,07
ثابتة 6 اشهر	6,4	6,62	10,43	10,54	7,82	6,23	5,92	5,87
ثابتة 1 سنة	7,10	7,27	11,30	11,88	8,83	7,19	6,84	6,78
ثابتة 2 سنة	7,90	8,08	12,56	13,11	10,12	8,43	7,62	7,87
أسعار فائدة متقاضاه								
ح.ج.مدين (المكشوف	14,5	14,77	19,09	19,65	16,76	15,10	14,65	14,58
خصم الكمبيالات	14,30	14,50	18,44	19,72	16,34	14,73	14,77	14,33
اقراض قصير الأجل	13,9	14,38	18,78	19,22	16,16	14,31	14,03	13,87
اقراض متوسط الأجل	14	14,48	19,47	19,5	15,63	13,83	12,75	13,03
اقراض طويل الأجل	14,7	15,13	19,53	19,57	16,47	14,93	14,21	13,74

المصدر: ب.م.العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، سنوات متفرقة.

ومع نجاح مساعي السلطة النقدية في خفض معدل التضخم من رقمين إلى رقم واحد (أنظر الجدول 90)، عاد سعر البنك إلى الهبوط من (20%) إلى (16,75%) في 2008 و (8,83%) في 2009 ليستقر عند (6%) منذ 2011. وتبعاً لذلك انكمشت أسعار فوائد الائتمان والإيداعات ولكن ضمن هيكل معين.

جدول (90)

تطور معدل التضخم في العراق (2006-2012)

السنة	معدل التضخم 100=1993	التضخم الأساس 100=1993	السنة	معدل التضخم 100=2007	التضخم الأساس 100=2007
2006	53,2	31,7	2010	2,4	2,9
2007	30,8	19,3	2011	5,6	6,5
2008	2,7	13	2012	6,1	5,6
2009	2,8-	7,1	-	-	-

ب. م. العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات متفرقة.

والنقطة التي تستحق الإشارة هي أنه على الرغم من تراجع معدل التضخم إلى مستويات متدنية حسب الإحصاءات الرسمية المعلنة، حافظت معدلات الفائدة الدائنة (على الودائع الادخارية) على مستويات منخفضة نظير مستويات مرتفعة جداً لمعدلات الفائدة المدينة (على الائتمان). مما جعل نقاط الانتشار تصل إلى (7-8) نقطه في السوق المصرفية العراقية. أنظر الجدول (91).

جدول (91)

الفرق بين متوسط أسعار الفائدة على الإقراض ومتوسط أسعار الفائدة على الودائع لدى المصارف التجارية العراقية (2005-2012) %

2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
7,58	7,75	8,2	8,28	7,87	7,75	7,68	7,52

المصدر: استخراج المتوسط استناداً إلى الجدول (90).

ولزيادة التأكيد على أن نقاط الانتشار في السوق النقدية العراقية تتجاوز المستويات المقبولة عالمياً لمعدلات الفائدة البالغة (2-4) نقطه نستعين بالجدول (92).

جدول (92)
هامش أسعار الفائدة في بلدان متقدمه ونامية (2009 و2011).

البلد	2009	2011
استراليا	2,94	3,40
كندا	2,30	2,53
الصين	3,06	3,06
اليابان	1,29	1,04
هولندا	0,61-	0,61-
نيوزلندا	2,62	1,84
روسيا	6,73	4,02
سويسرا	2,67	2,69
الأرجنتين	4,05	3,41
شيلي	5,20	3,74
بلغاريا	5,16	7,26
كولومبيا	6,86	6,96
مصر	5,48	4,29
هنكاري	5,21	2,13
ماليزيا	3	2
المكسيك	5,06	3,96
باكستان	5,86	6,19
الفلبين	5,83	3,28
رومانيا	5,29	5,83
جنوب افريقيا	3,17	3,33
كوريا الجنوبيه	2,17	1,61
تايلند	4,92	4,64
فنزويلا	3,48	2,56
العالم	6,25	6,14

source:the World Bank,world development indicators ,2013.

وهناك دلالة اخرى على ممارسة المصارف التجارية سياسة تمويل بأسعار فائدة تردع الاقتراض منها هي أن متوسط أسعار الفائدة المدينة (على القروض) ظل ،على الرغم من هبوط سعر البنك

وتراجع أسعار الفائدة الدائنة، محققا وبلغ ضعف متوسط أسعار الفائدة على الودائع تقريبا للفترة (2008-2012). أنظر الجدول(93).

جدول(93)

متوسط أسعار الفائدة الدائنة والمدينة لدى المصارف التجارية العراقية (2005.2007) و(2008.2012) %.

معدلات الفائدة المدفوعة	2007-2005	2012-2008
التوفير	6,78	6,42
ثابتة 6 اشهر	7,82	7,28
ثابتة 1 سنة	8,56	8,28
ثابتة 2 سنة	9,51	9,43
معدلات الفائدة المتقاضاه		
الحساب الجاري المدين (المكشوف)	16,12	16,15
خصم الكمبيالات	15,75	15,98
الإقراض قصير الأجل	15,69	15,57
الإقراض متوسط الأجل	15,98	14,95
الإقراض طويل الأجل	16,45	15,78

المصدر : استخرجت المتوسطات من جداول سابقة.

وهذا يعني أن المصارف التجارية العاملة في السوق النقدية العراقية لم تستجب تماما بإيجابية إلى السياسة النقدية التي اعتمدها ب.م. العراقي بعد 2007 المبنية على تخفيض سعر البنك وبالتالي تقليل كلفه الائتمان، ولا إلى سياسة منح النظام المصرفي حرية تحديد أسعار الفائدة دون تدخل السلطة النقدية. فإذا كان البنك المركزي العراقي قد كيف سياسته النقدية بعد بلوغ هدفه في صد التوقعات التضخمية بما يتلاءم وخدمه استقرار الاقتصاد الكلي والنشاط التنموي فإن البنوك التجارية اعتمدت قطع أواصر الصلة بين أسعار الفائدة على القروض وأسعار الفائدة على الودائع محتفظة بنهجها القائم على منح الائتمان بكلفه عالية مقابل تدنيه العوائد على الودائع الادخارية، عاكسه بذلك تصرفات بعيدة عن وفرة الموارد المالية وآليات السوق التنافسية.

إن أسعار الفائدة المصرفية، شأنها شأن أي سعر، تتحدد في غياب التدخل الحكومي من خلال تفاعل قوى العرض والطلب في السوق. وعندها يكون هيكل أسعار الفائدة منسجما أي تكون أسعار الفائدة متقاربة وتتحرك ضمن هامش مقبول اقتصاديا يحقق أرباحاً للبنوك ويمكن المقترض من الحصول

على الأموال بأسعار فائدة يستطيع سدادها ويمنح المودعين تعويضات مالية مجزية على ودائعهم.

ولكن عندما تكون أسعار الوساطة المالية متفاوتة إلى حد صارخ ولا تتناغم مع نقاط الانتشار المقبولة عالميا وتنطوي على آثار غير محمودة على كلف تمويل وحدات الاقتصاد وتعطيل الموارد المادية والبشرية ودفع النشاط الاقتصادي الكلي إلى الركود، فأن هذا التباين في أسعار اقراض النقود لا يعكس حاله التنافس بين أكثر من (45) مؤسسة مالية وسيطة مصرفية عاملة في العراق، ولا التوازن في السوق المصرفية العراقية .

ولكن كيف نفسر تمسك البنوك التجارية بهذا السلوك؟

إن اتساع نقاط الانتشار بين أسعار الفائدة الدائنة والمدينة ليس وليد نقص السيولة المصرفية. بالعكس إن السيولة العالية التي تتمتع بها البنوك العراقية الناجمة عن نهج التشغيل التحفظي للموارد المالية تخلق آثارا تسير في اتجاه معاكس لمنطق النظرية الاقتصادية. إن بلوغ نسبة السيولة للمصارف ضعف المعدل الذي تقرره اللوائح والتعليمات المصرفية منحها استقلالية في تبني السياسة الائتمانية والاستثمارية التي تراها متناغمة ومصالحها الخاصة، وإن لم تكن منسجمة مع سياسة تشجيع الاستثمار الحقيقي وتقويه وتيرة التنمية، وجعلها في غنى عن اللجوء إلى البنك المركزي طلبا لإعادة التمويل بالعملة المركزية. والأهم من ذلك كانت السيولة المرتفعة دافعا قويا للمصارف لصياغة هيكل أسعار فائدة يتصف بعدم الانسجام والبعد عن المنافسه ووضع حد ادنى لسعر الفائدة على الائتمان لا يمكن تخطيه. مما أضفى على الفوائد المستوفاة من البنوك التجارية ملامح احتكارية .

هناك ثلاثة عوامل مهمة تقف وراء اتساع نقاط التباين بين أسعار الفائدة المتقاضاة ومثيلاتها المدفوعة من قبل البنوك الناشطة في السوق المصرفية العراقية:

العامل الأول، يعد عدم انتظام تركيب أسعار الفائدة لدى المصارف العراقية سمة من سمات النظام المصرفي. إذ يترشح من مراجعة أسعار الفائدة على الأموال المقرضة وأسعار الفائدة على الأموال المقرضة دلالات معينة هي: من جانب اعتياد التحفظ على المخاطرة في تقديم الائتمان. وهذا ما يؤشر وجود هامش اختلاف كبير بين أسعار الفائدة الدائنة والمدينة قبل وبعد 2007، وهي السنة التي اعتمدت خلالها السلطة النقدية سعر البنك كأداة للسياسة النقدية في

توجيه النظام المصرفي التجاري صوب مكافحه التضخم والتصدي لتدهور القيمة التبادلية للعملة المحلية.

من جانب آخر، وهو الأهم، ان أسعار الفائدة على الإقراض المصرفي بعد 2007 أصبحت على العموم أعلى من مثيلاتها على الايداعات الادخارية على الرغم من اطلاق حرية تقرير أسعار الفائدة في السوق المصرفية اعتبارا من 2004/3/31 وتراجع الضغوط التضخمية. وان فرقا يكاد يصل إلى الضعف بين أسعار الفائدة المفروضة على الائتمان تلك على الإيداع يعكس بلا شك ميلان البنوك العراقية إلى التشدد الكمي في منح القروض وعدم الانزلاق في موجة التيسير النقدي من خلال توسيع نشاطها الائتماني. فضلا عن ان السلوك المتناقض بين سعر البنك بعد عام 2007 والسنوات التي اعقبته وكلفة الائتمان المصرفي هو شاهد على أن البنوك التجارية العراقية اختطت طريقا لتحديد أسعار الفائدة بمعزل عن مقاصد السلطة النقدية.

وأخيرا وليس آخراً، لازم تخفيض سعر البنك من (20%) في 2007 إلى (6%) في 2011 و 2012 اي مايعادل (14)نقطه تراجع في معدلات الفائدة على الائتمان المصرفي التجاري بما يقارب (5-6)نقاط فقط.

العامل الثاني، على الرغم من هبوط معدل التضخم فان التوقعات السائدة لدى ادارات المصارف بصدد حركة المستوى العام للأسعار قد تكون مختلفة وتسير في اتجاه مضاد. فعندما لاتبث مؤشرات الاقتصاد الكلي السائدة والمتوقعة اشارات واضحة على استمرارية ضبط الضغوط التضخمية عند مستويات مقبولة اقتصاديا فان مستويات الأسعار المعلنة قد لاتكون لها دلالات ذات مغزى كبير في رسم سياسة البنوك التجارية بالنسبة لأسعار الفائدة. ويؤدي هذا إلى جعل أسعار الفائدة التي تحددها البنوك على الأموال المعده للإقراض لاتستقيم مع الأثر الانكماشى الذي تحدثه ادوات السياسة النقدية على معدل التضخم، خاصة إذا كانت توقعات راسمي السياسة الائتمانية للمصارف تميل إلى الاعتقاد بأن الانكماش في مستوى الأسعار يكون مؤقتا. وهذا ما يعكسه نمو معدل التضخم السنوي من (2,4%) في 2010 إلى (5,6%) في 2011 و(6,1%) في 2012. وعلى ذلك تعد عوده الارتفاع في معدل التضخم علامة إنذار تضيئها السوق اعلاناً بوجود احتمال حصول ضغوط تضخمية أشد. وبالتالي فإن الأثر الانكماشى قصير الأجل يكون مؤشراً خادعا لما سيحدث في الأجل الطويل. وإن أخذ التوقعات التضخمية بالحسبان يساعد في تفسير اعتماد أسعار فائدة مرتفعة على الإقراض المصرفي تعويضا ليس فقط عن

النقص المتوقع في القوه الشرائية لمبلغ القرض والفائدة خلال مده القرض ،بل أيضاً لمقابلة أي هبوط في قيمة الضمانات المقدمة لقاء منح الائتمان.

العامل الثالث،تصاعد حجم الديون المتعثرة لدى الجهاز المصرفي التجاري .إن الدين المتعثر أو ما يعرف أيضاً بالدين المتأخر (overdue debt) هو عجز المقرض عن خدمه الدين ،أي تسديد مبلغ القرض وفوائده المترتبة عليه عند حلول موعد الاستحقاق.ومع التسليم بأن مخاطر الائتمان ترافق منح القروض مهما اجتهدت وحرصت المؤسسات المالية المصرفية على جوده الدراسات الائتمانية لمراكز العملاء المقرضين بحيث تعد خسائر الائتمان لصيقة بعملية الإقراض ،فان تزايد قيمة القروض المتعثرة عبر الزمن يشكل بلا شك عنصرا من عناصر عدم استقرار النظام المصرفي وبالتالي عدم الاستقرار المالي.

ان تراكم الديون المتعثرة أصبحت تطفو على السطح بشكل جلي في السوق المصرفية العراقية نتيجة تفاقم ظاهره عدم الإيفاء بالالتزامات المالية لطائفة من العملاء .إذ تشير الإحصاءات المالية التي يعلنها ب.م.العراقي إلى ان قيمة الديون المتعثرة لدى الجهاز المصرفي التجاري ازدادت من (219)مليار دينار في 2008 إلى (459)مليار دينار في 2011،ثم إلى (490)مليار دينار في 2012.ومع ذلك ينبغي الإشارة إلى ان نسبة هذه الديون إلى الائتمان النقدي تراجعت من (4,8%) عام 2008 إلى (1,8%) عام 2012.أنظر الجدول (94).

جدول (94)

نسبة الديون المتعثرة إلى الائتمان النقدي (2008-2012) مليار دينار

السنة	الديون المتعثرة	الائتمان النقدي	%
2008	219	4587	4,8
2009	239	5690	4,2
2010	297	11721	2,5
2011	459	20344	2,3
2012	498	28438	1,8

المصدر: 1- ب.م.العراقي، النشرة الاحصائية السنوية،سنوات متفرقة.

2-تقرير الاستقرار المالي في العراق 2010-2012.

ان أرقام الديون المتعثرة كقيمة مطلقة تدل على أن جزءا مما يودع لدى المصارف كادخار وينساب إلى مجرى الاقتصاد عبر قناة الإقراض لا يكمل دورة الائتمان .مما يتسبب في ضياع الأموال

وإضعاف القدرة التشغيلية لأجهزة الوساطة المالية وتقليص ربحيتها وزيادة المخصصات والاحتياطات اللازمة لمواجهة المخاطر الائتمانية وحرمانها من عوائد التوظيفات البديلة. هذا الوضع كان من العوامل المهمة الضاغطة على البنوك التجارية العراقية لتعزيز الوسائل التحوطية، وذلك بتبني مزيج من الإجراءات التي تتناغم مع هدف حماية أموال المودعين. وأصبح اهتمامها منصبا على الحد من رداءة محفظة أصولها، خاصة محفظة القروض أكثر من انشغالها بسياسات تحفيز النشاط الاقتصادي. وقد تبلورت هذه الإجراءات في الآتي:

1- التمسك بهيكل غير متناغم لأسعار الفائدة يطغى عليه علو كلفة الائتمان الممنوح على مردود الودائع. وهو ما يتسبب في آثار تقييدية على كميته الإقراض النقدي. لابل ان بعض المصارف امتنعت عن منح الائتمان بعد أن اتسعت دائرة المخاطر في محفظه القروض الناجمة عن تزايد مقدار الديون المتعثرة. (أنظر التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق، 2011، ص34). خاصة إذا علمنا ان الديون المتعثرة كنسبة إلى الائتمان النقدي بلغت في بعض المصارف التجارية الخاصة نسبة عالية مثل (المصرف التجاري العراقي 81%، مصرف عبر العراق 57%، مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل 18%، بنك بغداد 21%، مصرف البصرة الدولي للاستثمار، بنك الائتمان العراقي 35%، بنك ايلاف الإسلامي 18%) في 2012. (أنظر ب.م.العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، 2012، جدول 27، ص60).

2- اتخاذ تسهيلات الإيداعات القائمة التي يعرضها ب.م.العراقي منفذا للاستثمار خالي المخاطر.

3- اعطاء أفضلية أوسع للاستثمار في الموجودات الاجنبية (العملات الاجنبية).

4- اعتماد المزيد من الائتمان التعهدي القائم على اصدار خطابات الضمان وفتح الاعتمادات المستندية.

وهذا ما سنحاول تفصيله لاحقا.

ثلاثة عشر. الاستخدام المحدود لأدوات الاستثمار المالية قصيرة الأجل وضيق السوق النقدية.

تعد البنوك التجارية وصناديق توفير البريد، وشركات الاستثمار المالي، والشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والشركة العراقية للكفالات المصرفية أهم المؤسسات المالية التي تؤلف السوق النقدية في العراق. وهي السوق التي يتم فيها التعامل بأدوات تأدية قصيرة الأجل يمتد أجلها إلى سنة أو أقل. ورغم نمو هذه المؤسسات المالية لا تزال السوق النقدية تتسم بضيق نطاقها وقله التعامل فيها. إذ لا توجد بيوت للخصم أو السمسرة للأوراق التجارية Commercial Bills والموجودات المالية قصيرة الأمد وقله الأوراق التجارية المستخدمة لتمويل التجارة الداخلية وضآلة حوالات (إذونات) الخزينة Treasury Bills المتداولة فيها. كما أن الأوراق التجارية التي يتم التعامل فيها داخل السوق النقدية لا يجري عرضها في السوق، بل تخصم مباشرة لدى المصارف. وهذه الأخيرة هي الأخرى لا تعرضها في السوق النقدية. بل جرت العادة على إبقائها في المحفظه المالية لحين موعد استحقاقها وتحصيل قيمتها، أما لجوء المصارف التجارية إلى ب.م. العراقي طلباً لأعاده خصمها فلا يتوقع أن يكون له أهمية في نشاط إعادة تمويلها منه طالما تمتلك احتياطات نقدية مريحة تفيض على متطلبات الاحتياطي القانوني.

يتسم النشاط التمويلي المصرفي العراقي بطغيان القروض والسلف النقدية المباشرة والاستعمال الكثيف للحسابات الجارية المدينه (على المكشوف Overdrafts) في مقابل ضعف صارخ لخصم الأوراق التجارية كوسيلة للحصول على القروض قصيرة الأجل من البنوك. هذه الخاصية تعد احد الأسباب المهمة في محدودية المعروض من الأدوات المالية قصيرة الأجل في السوق النقدية. وتكشف البيانات الرسمية بوضوح أن المتعاملين مع المصارف العراقية اعتادوا على استعمال القروض والسلف النقدية والسحب على المكشوف بدلاً من خصم الأوراق التجارية كوسيلة رئيسة لاقتراض الأموال من السوق المصرفية. فيلاحظ أنه بينما شكلت القروض والسلف النقدية المباشرة نسبة (73%) في المتوسط، والسحب على المكشوف نسبة (25,6%) في المتوسط، بلغت نسبة الأوراق التجارية المخصومة (1,4%) في المتوسط من مجموع الائتمان النقدي الممنوح من المصارف التجارية العراقية للفترة (2006-2012). أنظر الجدول (95).

جدول (95)

التوزيع النسبي للائتمان النقدي المباشر الممنوح من المصارف التجارية العراقية حسب النوع (2006-2012). مليار دينار

السنة	المكتشف 1	أوراق 2.ت.مخصومة	قروض وسلف 3	المجموع 4	4/1%	4/2%	4/3%
2006	1156	69	1439	2664	43,4	2,6	54
2007	1336	66	2057	3459	38,6	1,9	59,5
2008	950	60	3577	4587	20,7	1,3	78
2009	1303	79	4308	5690	22,9	1,4	75,7
2010	1613	122	9712	11447	14,1	1,1	84,8
2011	4401	193	15290	19884	22,1	0,9	77
2012	4899	191	22850	27940	17,5	0,7	81,8
المتوسط	-	--	-	-	25,6	1,4	73

المصدر: ب.م.العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات متفرقة.

ملاحظة: استبعد من المجموع الديون المتأخرة لسنة 2010 و2011.

من الناحية الأخرى، ان النسبة العظمى من القروض والسلف الممنوحة تتخذ شكل ائتمان مضمون بأصول حقيقية أو كفالات بدلا من اللجوء إلى الأوراق المالية قصيرة الأجل. وهذا من شأنه أن يحد من عرض الأدوات المالية قصيرة الأجل ويقلص تداولها ويعمق من ضيق السوق النقدية. أما بالنسبة للأهمية النسبية لأدوات التمويل المستخدمة من قبل أجهزة الوساطة المصرفية الخاصة والحكومية فإنه يترشح من الإحصائيات المتوافرة ان نسبة قيمة القروض والسلف النقدية التي تمنحها المصارف الحكومية قد طغت على مجموع قيم أدوات الائتمان النقدي المباشر الممنوح من قبلها. إذ شكلت نسبة (95%، 92%، و86,8%) خلال 2010، و2011، و2012 على التوالي. وكانت نسبة قيمة الأوراق التجارية المخصومة متدنية جدا، إذ بلغت (0,4%، 0,3%، و0,2%) خلال الأعوام ذاتها. وهو ما يعكس التعامل الكثيف لهذه المصارف بالقروض والسلف النقدية المقدمة لأغراض شخصية واستهلاكية للموظفين والمتقاعدين. أنظر الجدول (96).

جدول (96)

الأهمية النسبية لتوزيع الائتمان النقدي المباشر (حسب النوع) الممنوح من قبل المصارف التجارية الحكومية (2010-2012). مليار دينار.

السنة	المكتشف 1	أوراق 2.ت.مخصومة	قروض وسلف 3	المجموع 4	4/1%	4/2%	4/3%
2010	403	32	8299	8733	4,6	0,4	95
2011	1115	44	13415	14574	7,7	0,3	92
2012	3001	51	20083	23135	13	0,2	86,8
المتوسط	-	-	-	-	8,4	0,3	91,3

المصدر: ب.م.العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، (2010-2012).

ملاحظة: 1- عدا الديون المتأخرة.

2- بدأ البنك المركزي بنشر هذا النوع من التصنيف الإحصائي في 2010.

أما المصارف التجارية الأهلية فقد كان تعاملها بالأوراق التجارية المخصومة أوسع بكثير ويعادل (3) ثلاثة اضعاف قيمة الأوراق المخصومة لدى المصارف التجارية الحكومية. أنظر الجدول (97).

جدول (97)

الأهمية النسبية لتوزيع الائتمان النقدي المباشر (حسب النوع) الممنوح من المصارف التجارية الخاصة (2010-2012) مليار دينار.

السنة	المكشوف 1	أوراق 2. مخصومة	قروض وسلف 3	المجموع 4	4/1%	4/2%	4/3%
2010	1210	90	1412	2712	44,6	3,3	52,1
2011	1483	149	1875	3507	42,3	4,2	53,5
2012	1898	141	2767	4806	39,5	2,9	57,6
المتوسط	-	-	-	-	42,1	3,5	54,4

المصدر: ب.م. العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، (2010-2012).

ومع ذلك يبقى استعمال العملاء لهذه الأداة في التمويل محدودا ونسبة (3,3%، 4,2%، 2,9%) من إجمالي الائتمان النقدي الذي منحت في الأعوام 2010، و2011، و2012 وبمتوسط (3,5%) للفترة . أما القروض والسلف فقد احتلت المرتبة الأولى من بين أدوات التمويل في السوق النقدية وبمتوسط (54,4%) يليها السحب على المكشوف وبمتوسط (42,1%). وإن هيمنة هاتين الوسيلتين على التمويل المصرفي تدفعان المصارف التجارية إلى احتفاظها بنقدية (سيولة) عالية وبالتالي يكون دورهما في تطوير السوق النقدية محدودا.

أربعة عشر: غلبة الائتمان التعهدي على الائتمان النقدي.

يمثل الائتمان التعهدي تسهيلات مصرفية تقدمها المصارف التجارية إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال فتح اعتمادات مستندية أو إصدار خطابات ضمان للقطاع الخاص والحكومة والمؤسسات والشركات العامة بهدف تيسير متطلبات الاستيراد والتنمية.

في العراق تراعي المصارف التجارية بوصفها قائدة التمويل في النظام المالي اعتبارا هاما في نشاطها الأقرضي وهو توافر الضمانة. هذا الاعتبار يجسد ميل المصارف إلى تقديم المزيد من الائتمان الآمن على حساب الائتمان النقدي المباشر حيث يكون للقروض والسلف النقدية والسحب على المكشوف السيادة المطلقة. تشير إحصائيات ب.م. العراقي إلى أن قيمة الائتمان التعهدي للاقتصاد منسوبة إلى مجموع الائتمان تراوحت بين (61%-89%) خلال الفترة (2009-

2012)، وبمتوسط سنوي (73,3%). وهي الفترة التي تضمنت فيها بيانات البنك المركزي إحصاءات تفصيلية حول نوع الائتمان المصرفي. أنظر الجدول (98).

جدول (98)

الأهمية النسبية للائتمان التعهدي والنقدي المقدم من المصارف التجارية العراقية (2009-2012). تريليون دينار

السنة	الائتمان التعدي 1	الائتمان النقدي 2	المجموع 3	% 3/1	% 3/2
2009	46,1	5,7	51,8	89	11
2010	39,8	11,7	51,5	77,3	22,7
2011	39	20,3	59,3	65,8	34,2
2012	44,2	28,4	72,6	60,9	39,1
المتوسط	--	--	--	73,3	26,7

المصدر: ب.م. العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، (2009-2012).

كذلك بلغت قيمة الائتمان التعهدي منسوبه إلى GDP أكثر من ضعف نسبة مثيلتها للائتمان النقدي خلال (2009-2012). إذ تراوحت هذه النسبة بين (17,9%-35,3%)، مقابل نسبة انحصرت بين (4,4%-11%) للائتمان النقدي. وبلغ متوسط نسبة الائتمان التعهدي إلى GDP (24,2%) نظير (8,2%) للائتمان النقدي للفترة (2009-2012). أنظر الجدول (99).

جدول (99)

نسبة الائتمان التعهدي والنقدي إلى GDP (2009-2012) تريليون دينار

السنة	الائتمان التعدي 1	الائتمان النقدي 2	3GDP	% 3/1	% 3/2
2009	46,1	5,7	130,6	35,3	4,4
2010	39,8	11,7	159,3	25	7,3
2011	39	20,3	212,3	18,4	9,6
2012	44,2	28,4	246,4	17,9	11,5
المتوسط	--	--	--	24,2	8,2

المصدر: استخرجت النسب استنادا إلى ارقام جداول سابقة.

ان استحواذ الائتمان التعهدي على النسبة الأكبر من الائتمان المصرفي يؤشر الحذر الشديد المسيطر على ادارة المصارف العراقية في عمليات منح الائتمان. ويعزى جانب من هذا الحذر إلى طبيعة المشاكل ذات الصلة بعجز بعض العملاء عن سداد القروض وما ترتب عليها من تراكم الديون متأخرة الإيفاء التي ازدادت كقيمة على نحو لافت للنظر خاصة لدى بعض المصارف التجارية الخاصة كما كشفنا عن ذلك آنفا.

وإزاء تصاعد رغبة البنوك التجارية في تقديم الائتمان التعهدي المضمون اصدر ب.م. العراقي تعليمات تنظم عمل هذه البنوك في مجال تطوير و ضمان تمويل التجارة الخارجية. فقد الزم البنك المركزي في 2013/1/28

البنوك على استيفاء تأمينات نقدية بنسبة لا تقل عن (30%) من مبالغ خطابات الضمان التي يطلب العميل إصدارها لصالح جهات رسمية لتقديم عطاءات للدخول في المناقصات، على أن يعزز المتبقي من مبلغ خطاب الضمان بضمانات عقارية مقبولة. أما خطابات الضمان لحسن التنفيذ فتستوفى عليها تأمينات لا تقل عن (50%) من قيمتها إضافة إلى ضمانات كافية للنسبة المتبقية. كما اقتضت التعليمات استيفاء تأمينات نقدية بنسبة لا تقل عن (50%) من مبالغ الاعتمادات المستندية المفتوحة بطلب من العميل شريطة تقديم العميل ضمانات عقارية مقبولة لتغطية الالتزامات المتبقية (انظر كتاب ب.م. العراقي المرقم 22/3/9 في 2013/1/28).

ولانستطيع أن نغفل حقيقة أخرى وهي أن الائتمان التعهدي المقدم من قبل المصارف التجارية الحكومية إلى مجموع مامنحه الجهاز المصرفي التجاري من ائتمان تعهدي سجل تراجعاً من (89,4%) في 2009 إلى (76,5%) في 2012. مقابل ذلك سجلت نسبة الائتمان النقدي الممنوح من قبلها إلى مجموع الائتمان النقدي ارتفاعاً من (66,7%) في 2009 إلى (82%) في 2012. انظر الجدولين (100 و 101).

جدول (100)

توزيع إجمالي الائتمان التعهدي بين المصارف الخاصة والحكومية (2009-2012). تريليون دينار

السنة	م. حكومية 1	م. خاصة 2	المجموع 3	3/1%	3/2%
2009	41,2	4,9	46,1	89,4	10,6
2010	34,3	5,5	39,8	86,2	13,8
2011	32,1	6,9	39	82,3	17,7
2012	33,8	10,4	44,2	76,5	23,5
المتوسط	-	-	-	83,6	16,4

المصدر: ب.م. العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، (2009-2012).

وعلى العكس أتجهت نسبة الائتمان التعهدي المقدم من قبل المصارف الأهلية إلى مجموع الائتمان التعهدي إلى الزيادة من (10,6%) في 2009 إلى (23,5%) في 2012. بينما شهدت نسبة الائتمان النقدي الممنوح من قبلها إلى مجموع الائتمان النقدي انخفاضاً من (33,3%) إلى (18%) في 2012. وهذا يدل على ممارسات المصارف التجارية الأهلية في تعميق النهج التحوطي في توجيه الائتمان مع عدم تردد المصارف الحكومية في ممارسة سياسة ائتمانية تتسم بالمخاطرة. انظر الجدول (101).

جدول (101)

توزيع إجمالي الائتمان النقدي بين المصارف التجارية الحكومية والخاصة (2009-2012). تريليون دينار

السنة	م. حكومية 1	م. خاصة 2	المجموع 3	3/1%	3/2%
2009	3,8	1,9	5,7	66,7	33,3
2010	8,8	2,9	11,7	75,2	24,8
2011	16,6	3,8	20,4	81,4	18,6
2012	23,3	5,1	28,4	82	18

المصدر: ب.م. العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، (2009-2012).

خامسة عشر: السلوك التحوطي للمصارف التجارية في استثمار احتياطاتها النقدية الفائضة.

تنحاز المصارف التجارية العراقية المسيطرة على سوق الوساطة المالية إلى تفضيل الأعمال المصرفية التي توفر هيكل مخاطرة ملائماً لأصولها وإن كان ذلك على حساب تحمل كلفة فرصة بديله مرتفعة .

تواجه أجهزة الوساطة المصرفية في العراق قيتين ثقيلتين يحدان من نشاطها الاقراضي وبالتالي تنمية أصولها بمرود مالي أفضل وبما يخدم تنمية الاقتصاد:

أولهما، سوء إدارة سياسات الاقتصاد الكلي المقرون بعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي يؤثر سلباً على وضع النظام المصرفي ويصبح مصدراً لتعرض النظام المالي إلى المخاطر السوقية. ومن المؤكد إن عدم توافر بيئة سليمة لعمل الاقتصاد الكلي يقيد من قدرة المؤسسات المالية المصرفية على إجراء تقييم سليم للمخاطر الائتمانية للمدينين ، وهو ما يتسبب في تشديد شروط منح الائتمان (وفره وكلفه) وبالتالي عدم استجابة التمويل المصرفي لحاجات الاقتصاد الحقيقي.

ثانيهما، تقوض ثقة المؤسسات المالية الوسيطة المصرفية بالمقترضين بسبب مخاطر الإقراض الناجمة عن مشكله اخفاق المدينين (المقترضين) سداد ديونهم . إذ كلما زادت حالات الفشل في رد الديون المصرفية (قيمة القرض مع الفوائد) في مواعيد استحقاقها ، انخفضت كفاءة تخصيص الموارد المالية للمصارف واشتدت خطورة الإقراض.

إن لهذين القيدتين تأثيراً بالغاً على سلوك المصارف التجارية لتكيف نفسها للظروف المحيطة بنشاطها ومجابهة مؤشرات المخاطر الائتمانية . وهذا قاد إلى انها تتبع ممارسات تحتمها الظروف استناداً إلى حقيقة إن الصيرفة التجارية مثلها مثل الصيرفة المركزية لاتخضع لأحكام أو قواعد صلبة . وعلى هذا اندفعت إلى اختيار أساليب وأدوات تتلاءم مع الغرض الذي تسعى إليه ، بوصفها مؤسسة مالية وسيطة تتعامل بأموال الغير ، وهو المحافظة على الثروات الشخصية المودعة لديها وديمومة الثقة ببنائها المؤسسي وتحقيق دخل يفوق النفقات التشغيلية . من هذا المنطلق كان لابد للصيرفة التجارية من ان لاتولي أهمية لوفرة الائتمان الذي تقدمه إلى وحدات الاقتصاد فحسب ، وإنما لاتجاه توظيف الموارد المالية الفائضة في الاتجاه المرغوب أيضاً الذي يلبي غرضها .

إن أبرز الممارسات التحوطية التي ميزت الصيرفة التجارية العراقية ما يأتي:

1. توفير قاعدة ضيقة للائتمان النقدي الممنوح للاقتصاد.

شهد رصيد الائتمان النقدي المباشر (القروض والسلف، خصم الكمبيالات، والسحب على المكشوف) المقدم من الجهاز المصرفي التجاري إلى الاقتصاد (القطاع العام والقطاع الخاص + القطاعات الأخرى) ارتفاعاً من (2,7) تريليون دينار في 2006 إلى (28,4) تريليون دينار في 2012. وتضاعفت نسبته إلى GDP من (2,8%) إلى (11,5%)، وبمتوسط سنوي (6%) خلال الفترة ذاتها. أنظر الجدول (102).

جدول (102)

نسبة الائتمان النقدي المباشر الممنوح من الجهاز المصرفي التجاري إلى الاقتصاد (قطاع عام وخاص وأخرى) إلى GDP (2006-2012) تريليون دينار .

السنة	الائتمان النقدي المباشر 1	2GDP	2/1%
2006	2,7	96,1	2,8
2007	3,5	111,5	3,1
2008	4,6	156,7	2,9
2009	5,7	130,6	4,4
2010	11,7	159,3	7,4
2011	20,3	212,3	9,6
2012	28,4	246,4	11,5
المتوسط	–	–	6

المصدر: ب.م. العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات متفرقة.

ومع ذلك، ومن وجهة نظر التنمية المالية، يظل الائتمان النقدي المباشر المقدم إلى الاقتصاد منسوباً إلى GDP منخفضاً جداً عند المقارنة مع بقية بلدان العالم. أنظر الجدول (103).

جدول (103)

نسبة الائتمان المحلي المقدم من القطاع المصرفي إلى GDP في البلدان الصناعية والنامية (2009 و2012).

البلد	2009%	2012%
اسبانيا	229,3	225,9
استراليا	151,5	154,2
الدانمارك	222,2	206
السويد	144,1	145,3
المانيا	133,1	122,5
بريطانيا	225,4	206,7
الولايات المتحدة	231,4	229,9
اليا بان	326,8	346,1
ايطاليا	141,6	167,5
بلجيكا	118,8	116,7
روسيا	33,7	41,5
فرنسا	128,8	136,4
هولندا	223,2	216,2
الأرين	104,6	114,2
الإمارات	103,5	76,5
البحرين	84,6	73,1
اليمن	20,3	26,9
المسودان	21,9	24,6
الكويت	86,8	47,9
تونس	68,2	82,3
مصر	75,1	77,7
عمان	41,3	35,4
قطر	76,2	77,5
لبنان	164,4	176,4
الأرجنتين	28	37,3
البرازيل	93,1	110,5
السلفادور	63,3	66,1
الفلبين	48,7	50,9
اندونيسيا	37	42,6
تركيا	63	71,9

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية.

ملاحظة: يشمل الائتمان المحلي الائتمان المقدم إلى القطاعات المختلفة عدا الائتمان المقدم للحكومة المركزية.

والنقطة التي تستحق الذكر هنا هي أن الائتمان النقدي المباشر الممنوح إلى القطاع الخاص لم يستجب إلى متطلبات التنمية. فعلى الرغم من ارتفاع رصيده من (8,5) تريليون دينار في 2010 إلى (14,7) في 2012، فإن نسبته إلى GDP ظلت راکدة عندما بلغت (5,3%) و(5,4%) في 2010 و2011 واستقرت عند (6%) في 2012. أنظر الجدول (104).

جدول (104)

الائتمان النقدي المباشر الممنوح إلى القطاع الخاص والقطاعات الأخرى مسوياً إلى GDP (2010-2012). تريليون دينار.

السنة	الائتمان النقدي	GDP	%
2010	8,5	159,3	5,3
2011	11,4	212,3	5,4
2012	14,7	246,4	6

المصدر: ب.م. العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، 2010-2012.

كذلك تم تشخيص تباين حاد بين نسبة الودائع المصرفية الخاصة + الأخرى (الجارية والتوفير والثابتة و الأئتمانات والكفالات) ونسبة الائتمان النقدي المباشر المقدم إلى القطاع الخاص إلى GDP. فقد بلغت النسبة الأولى ما يعادل (3-4) أضعاف النسبة الثانية خلال (2010-2012). وهو ما يعني أن أجهزة الوساطة المصرفية العراقية أبدت قدرة على تعبئة الأدخارات تفوق استعدادها للأقراض. أنظر الجدول (105).

جدول (105)

الودائع المصرفية الخاصة+الأخرى لدى الجهاز المصرفي التجاري والائتمان النقدي المباشر الممنوح إلى القطاع الخاص كنسبة إلى GDP (2010-2012). تريليون دينار.

السنة	الودائع الخاصة 1 والأخرى	الائتمان النقدي إلى القطاع الخاص وق. أخرى 2	3GDP	3/1%	3/2%
2010	35,9	8,5	159,3	22,5	5,3
2011	43,8	11,4	212,3	20,6	5,4
2012	44,7	14,7	246,4	18,1	6

المصدر: استخرجت النسب استناداً إلى أرقام جداول سابقة.

علاوة على ذلك، تظهر البيانات الخاصة ببنود الموجودات أن الائتمان المقدم من الجهاز المصرفي التجاري إلى النشاط الخاص في شكل خصم للكمبيالات والمكشوف والقروض والسلف كان أصغر حجماً وأقل نسبة إلى GDP من احتفاظ المصارف التجارية الخاصة والحكومية بالموجودات الأجنبية والودائع لدى لبنك المركزي والنقد في الصندوق. أنظر الجدول (106).

جدول (106)

نسبة الائتمان النقدي المباشر المقدم من المصارف التجارية إلى القطاع الخاص وأصولها النقدية السائلة إلى إجمالي موجوداتها (2010-2012) تريليون دينار.

السنة	1	2	3	اجمالي الموجودات 4	4/1%	4/2%	4/3%
2010	8,5	12,7	35,1	329,1	2,6	3,9	10,7
2011	11,4	11,6	38,3	116,6	9,8	9,9	32,8
2012	14,7	15,5	41,5	124,8	11,8	12,4	33,3

1- الائتمان النقدي

2- الموجودات الاجنبية

3- الودائع لدى ب.م. والنقد في الصندوق

المصدر: ب.م. العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، 2010-2012.

وأظهرت المصارف التجارية الخاصة سلوكاً تموالياً أكثر تحوطاً من المصارف الحكومية في تحفيز المبادرات الخاصة. إذ لم يتجاوز نصيب الائتمان النقدي المباشر الممنوح من المصارف التجارية الخاصة إلى النشاط الخاص نسبة (35%) من مجموع الائتمان النقدي المقدم من الجهاز المصرفي التجاري إلى هذا النشاط، وبمتوسط (34%). مقابل أكثر من (65%) مقدم من المصارف الحكومية خلال 2010 - 2012، وبمتوسط (66%). أنظر الجدول (107).

جدول (107)

توزيع الائتمان النقدي المباشر الممنوح إلى القطاع الخاص بين المصارف الخاصة والحكومية (2010-2012) تريليون دينار.

السنة	الائتمان النقدي المقدم من م. الحكومية إلى القطاع الخاص 1	الائتمان النقدي المقدم من م. الخاصة إلى القطاع الخاص 2	المجموع 3	3/1%	3/2%
2010	5,6	2,9	8,5	65,9	34,1
2011	7,6	3,8	11,4	66,7	33,3
2012	9,6	5,1	14,7	65,3	34,7
المتوسط	-	-	-	66	34

المصدر: ب.م. العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، 2010-2012.

2- ادوات البنك المركزي العراقي مستودع آمن للسيولة المصرفية الفائضة.

نتج عن حذر أجهزة الوساطة المصرفية التجارية في التوسع في تقديم القروض إلى الاقتصاد تكاثر في سيولتها المصرفية. ويستدل على ذلك من خلال احتفاظها باحتياطي يتجاوز الاحتياطي القانوني. فقد بلغ الاحتياطي الفائض (1,6) تريليون دينار في 2006 ثم قفز إلى (12,9) تريليون دينار في 2009، أي بنسبة زيادة (706%)

بعد تراجع الضغوط التضخمية اندفعت السلطة النقدية إلى تحرير المزيد من الأموال الفائضة للبنوك عن طريق تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني من (25%) إلى (15%) (موزعه بين (10%) في شكل ودائع لدى البنك المركزي و (5%) نقد في خزائن المصرف في عام 2009. (أنظر التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي، 2009 ص 32. وترتب على ذلك ان قفزت الاحتياطيات الفائضة من (1,8) تريليون دينار في 2008 إلى (12,9) تريليون دينار في 2009 ثم إلى (28,4) تريليون دينار في 2010، لتستقر عند (24,5) تريليون دينار في 2012. وصاحب ذلك تصاعد نسبة سيولتها من (23%) في 2010 إلى (54%) في 2012.

من ناحية أخرى، شهدت الاحتياطيات الفائضة لدى البنوك التجارية كنسبة إلى إجمالي الاحتياطيات المصرفية ارتفاعاً ملحوظاً من (28,1%) في 2006 إلى (74%) في 2012. كذلك قفزت الاحتياطيات الفائضة كنسبة إلى إجمالي الودائع المصرفية الخاصة + الأخرى (الجارية والتوفير والثابتة والأعمادات والكفالات) والحكومية لدى الجهاز المصرفي التجاري من (8,5%) في 2006 إلى (32,3%) في 2012. (أنظر الجدول (108).

جدول (108)

الاحتياطيات المصرفية الفائضة كنسبة إلى إجمالي الاحتياطيات والودائع لدى الجهاز المصرفي التجاري (2006-2012) تريليون دينار.

السنة	الاحتياطي القانوني 1	الاحتياطي الفائض 2	م. الاحتياطي 3	إجمالي الودائع 4	3/2%	4/2%
2006	4,1	1,6	5,7	18,9	28,1	8,5
2007	12,1	2,8	14,9	29,5	18,8	9,5
2008	20	1,8	21,8	37,5	8,3	4,8
2009	9,4	12,9	22,3	46	57,8	28
2010	7,2	28,4	35,6	55	79,8	51,6
2011	7,8	24	31,8	65,3	75,5	36,8
2012	8,6	24,5	33,1	75,9	74	32,3

المصدر: ب.م. العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات متفرقة.

إن بناء احتياطي نقدي فائض ضخم يعني من وجهة نظر معادله الوساطة المالية تعطيل توظيف الموارد المالية المتاحة وارتفاع كلفه الفرص البديلة لهذه الموارد. وبالتالي يصبح جانب الاحتياطات أكثر أهمية من جانب الاستثمار في الميزانية العمومية للجهاز المصرفي التجاري. إزاء هذا الوضع، وفي ظل الافتقار إلى سوق نقدية ومالية منتظمة وواسعة ومتطورة، رحبت المصارف التجارية بأدوات السياسة النقدية التي عرضتها السلطة النقدية والمتمثلة بتسهيلات الإيداع القائمة والدخول في عمليات السوق المفتوحة بشقيها النقدي والمالي لإيفائها بمتطلبات الحماية والأمان والعائد المالي المعتدل. وهذا ما سنبحثه تباعاً .

في إطار سعي السلطة النقدية التخفيف من الآثار النقدية للسياسة المالية التوسعية المولده عن تمويل الإنفاق الحكومي الداخلي وانعكاسه ايجاباً على الأساس النقدي ومن ثم السيولة المحلية، بادر ب.م. العراقي إلى اعتماد تسهيلات الإيداع القائمة بدءاً من 2005/3/1. تنطوي هذه التسهيلات على قبول توظيف الأموال الفائضة لدى البنوك التجارية عن متطلبات الاحتياطي القانوني (Required reserve) في شكل ودائع لدى البنك المركزي لغرض الاستثمار الليلي بالدينار العراقي ومنح فائدة بنسبة (4%)، ارتفعت في تموز 2005 إلى (5%) سنوياً. وكذلك قبول ودائع بالدولار الأمريكي لذات الغرض بسعر فائدة (2%) سنوياً وعدل إلى (2,5%) في 2005/6/1. الغي العمل بالاستثمار الليلي واستبدل بالاستثمار لمدة أسبوع اعتباراً من 2007/7/1. (انظر التقرير الاقتصادي السنوي، 2009، ص31).

تتبع هندسة تسهيلات الإيداع القائمة من مسوغ اقتصادي تبنته السلطة النقدية مضمونه ان تعاضم إيرادات الحكومة بالعملة الأجنبية المتولد عن صادرات النفط ومبادلة هذه الأخيرة بعملة البنك المركزي (الدينار) لتمويل المصروفات الحكومية المحلية عبر قناة الموازنة العامة يصب في زيادة الأساس النقدي (العملة خارج البنك + احتياطيات البنوك). وهذا التمويل المحلي أو الداخلي للمصروفات العامة بالعملة الوطنية يكون مصدراً رئيساً لتكاثر السيولة المحلية وفائض الطلب الكلي. ويشكل هذان العاملان تهديداً للاستقرار النقدي وتدهوراً للقيمة التبادلية الخارجية للعملة المحلية. وحيث إن البنك المركزي هو ذراع الحكومة الضامن لاستقرار مستوى الأسعار والمدافع عن قيمة العملة داخلياً وخارجياً، فقد اتجه إلى بلوغ هذا الهدف عن طريق إدارة الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية بوصفه بنكا للبنوك، كون أن هذه الاحتياطات هي نقطة الانطلاق في خلق الائتمان ومن ثم التوسع في عرض النقد. بعبارة أخرى، إن تسهيلات الإيداع التي يطرحها

البنك المركزي في السوق المصرفية يكون لها دور في السيطرة على فائض السيولة المحلية عن طريق تخفيف قوة التأثير الذي يمارسه تكاثر الاحتياطات المصرفية كمكون للأساس النقدي في تنامي المعروض النقدي وبالتالي السيولة المحلية، وهو ما يسهم في تعزيز استقرار الاقتصاد نقدياً. كان للاستثمار في تسهيلات الإيداع لدى البنك المركزي بالدينار نصيب من الاحتياطات الفائضة للبنوك، وإن تميز الرصيد القائم لهذه التسهيلات بالتذبذب خلال (2007-2012). أنظر الجدول (109).

جدول (109)

استثمار المصارف التجارية لاحتياطياتها لدى ب.م. العراقي كودائع بفائدة (2007-2012) تريليون دينار.

السنة	رصيد الاستثمار
2007	3,5
2008	2,7
2009	2,8
2010	1,1
2011	2,5
2012	3,1

المصدر: ب.م. العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، سنوات متفرقة.

تأثرت قيمة إيداعات المصارف التجارية كاستثمار مالي لدى البنك المركزي بعاملين هما: سعر البنك والتغير في نسبة الاحتياطي القانوني. يعد سعر فائدة البنك المركزي الأساس الذي يدور حوله سعر الفائدة المدفوع على هذه الإيداعات. يتحدد هذا الأخير بنقطتين أقل من سعر البنك. فعندما أخذ سعر البنك بالهبوط (4) أربع مرات من (20%) اعتباراً من شباط 2008 إلى (15%) في تشرين الثاني 2008، أعقبه انخفاض في أسعار الفائدة على إيداعات المصارف لدى البنك المركزي بخمس نقاط. ونتج عن ذلك تراجع في مبالغ استثمارات المصارف التجارية بالدينار من (3,5) تريليون دينار في 2007 إلى (2,8) تريليون دينار في 2008.

كما انعكس تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع في آذار 2009 على زيادة الاحتياطات الفائضة لدى البنوك التجارية من (1,8) تريليون دينار في 2008 إلى (12,9) تريليون دينار في 2009. وهنا نلاحظ أن استجابة الاستثمارات المالية للمصارف كودائع لدى السلطة النقدية لهذا التغير الإيجابي في الاحتياطات كانت محدودة. فقد ارتفع رصيد المبالغ المستثمرة من (2,7) تريليون دينار في 2008 إلى (2,8) تريليون دينار في 2009. وتعليل ذلك لجوء البنك المركزي إلى إجراء

(4) اربع تخفيضات على سعر البنك من (15%) إلى (7%) في 2009، ومن ثم على سعر الفائدة على الودائع المستثمرة لدى البنك المركزي إلى (5%).

وعلى الرغم من ارتفاع رصيد الاحتياطي الفائض لدى المصارف التجارية من (12,9) تريليون دينار في 2009 إلى (24,8) تريليون في 2010، عاد رصيد الودائع المستثمرة لدى البنك المركزي إلى التراجع من (2,8) تريليون دينار في 2009 إلى (1,1) تريليون دينار في 2010 أثر قيام البنك المركزي بتخفيض جديد في سعر البنك من (7%) إلى (6%) اعتباراً من 2010/4/1. أعقبه تخفيض سعر الفائدة على ودائع البنوك التجارية المستثمرة لدى البنك المركزي من (5%) إلى (4%). مما دفع هذه البنوك إلى الاستثمار بكثافة في حوالات الخزينة.

والملفت للنظر انه على الرغم من بقاء سعر الفائدة على قناة الاستثمار بالدينار لمدة أسبوع عند (4%) خلال عامي 2011 و 2012 نتيجة بقاء سعر البنك عند (6%) سنوياً فقد شهدت إيداعات المصارف العراقية لدى البنك المركزي ارتفاعاً من (1,1) تريليون دينار في 2010 إلى (2,5) ثم إلى (3,1) تريليون دينار في عامي 2011 و 2012 على التوالي. هذه الطفرة في الاستثمارات المصرفية لدى البنك المركزي تعود استمرار احتفاظها باحتياطيات نقدية ضخمة بلغت (24) تريليون دينار في 2011 و (24,5) تريليون دينار في 2012 مقروناً بتراجع استثماراتها في حوالات الخزينة. وهذا يؤثر إلى أنه ليس العائد المالي الذي تبحث عنه المصارف التجارية العراقية من توظيف فوائضها المالية بل قدرتها على الاستثمار الآمن.

ومن المنظور التحوطني تمثل عمليات السوق المفتوحة بشقيها المالي (شراء حوالات الخزينة) والنقدي (شراء العملات الأجنبية) قنوات آمنة ومجزية مالياً لاستثمار الموارد المالية للبنوك التجارية من جهة، ووسيلة نقدية غير مباشرة في استيعاب السيولة الزائدة لدى القطاع المصرفي.

ومع ان قيمة الاستثمار في حوالات الخزينة شهدت تذبذباً خلال (2007-2012) فإنها سجلت ارتفاعاً من (3,4) تريليون دينار في 2007 إلى (4,1) تريليون دينار في 2012. أنظر الجدول (110).

جدول (110)

رصيد استثمار البنوك التجارية العراقية في حوالات الخزينة (2012.2007) // تريليون دينار

السنة	قيمة الاستثمار
2007	3,4
2008	2,8
2009	1
2010	5,6
2011	4,4
2012	4,1

المصدر: ب.م. العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، سنوات متفرقة.

وكانت قيمة استثمارات البنوك التجارية الحكومية في الحوالات أكبر من مثيلتها في الودائع. أنظر الجدولين (111-112).

جدول (111)

قيمة استثمارات المصارف التجارية الخاصة والحكومية في الودائع لدى البنك المركزي للفترة (2012.2007)

السنة	المصارف الحكومية	المصارف الخاصة	المجموع
2007	2,658,000	834,296	3,492,296
2008	1,501,900	1,248,985	2,750,885
2009	1,843,000	959,550	2,802,550
2010	308,250	757,350	1,065,600
2011	1,890,500	579,350	2,469,850
2012	1,667,520	1,447,150	3,114,670

المصدر: ب.م. العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، سنوات متفرقة.

بينما كانت قيمة استثمارات المصارف الخاصة في الودائع أكبر من الحوالات خلال الفترة ذاتها أنظر الجدول (112).

جدول (112)

قيمة استثمارات المصارف التجارية الخاصة والحكومية في حوالات الخزينة (2012.2007) مليون دينار.

السنة	المصارف الحكومية	المصارف الخاصة	المجموع
2007	3,069,470	325,010	3,394,480
2008	2,148,920	666,910	2,815,830
2009	874,390	94,140	968,530
2010	4,981,877	657,480	5,639,357
2011	3,703,670	643,190	4,346,860
2012	3,326,460	556,580	3,883,040

المصدر: ب.م. العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، سنوات متفرقة.

ويمكن ان يفسر ذلك بان المصارف الأهلية تسعى دائما إلى توفير خطوط دفاعية سريعة للاستجابة لأي سلوك مفاجئ من راسمي سياسات الاقتصاد الكلي وتدعيم الثقة بالعمل المصرفي الخاص، خاصة وإنها تخضع لأشراف ورقابة البنك المركزي. بينما تلبى المصارف الحكومية توجهات السلطة المالية كونها ترتبط إدارياً ومالياً بوزارة المالية .

كذلك دفعت وفرة الاحتياطات الفائضة لدى البنوك التجارية إلى زيادة رغبتها في التعامل في سوق شراء وبيع الدولار الأمريكي تحاشيا لتزايد مخاطر السوق الائتمانية التي تملئها حالة شيوع ضعف الثقة بين المتعاملين في السوق المصرفية وانتشار اللايقين والتوقعات المتشائمة إزاء الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية ولتحقيق أسرع وأعلى المكاسب المالية بفضل الهامش المرتفع بين السعر الرسمي لشراء الدولار وسعر بيعه في السوق الحرة. فقد ارتفع رصيد الموجودات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي التجاري من (9,2) تريليون دينار في 2007 إلى (15,5) تريليون دينار في 2012. أنظر الجدول (113).

جدول (113)

رصيد قيمة الموجودات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي التجاري (2007-2012) تريليون دينار.

السنة	قيمة الموجودات الأجنبية
2007	9,2
2008	9,4
2009	16
2010	12,7
2011	11,6
2012	15,5

المصدر: ب.م. العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات متفرقة.

وعلى العموم، سجلت قيمة الاستثمارات للبنوك التجارية في أدوات السياسة النقدية (الودائع لدى البنك المركزي+حوالات الخزينة+الموجودات الأجنبية) ارتفاعاً من (16,1) تريليون دينار في 2007 إلى (225) تريليون دينار في 2012. أنظر الجدول (114).

جدول (114)

قيمة اجمالي استثمارات البنوك التجارية في أدوات السياسة النقدية (2007-2012) تريليون دينار.

السنة	الودائع + ح. الخزينة + م. أجنبية
2007	16,1
2008	15
2009	19,8
2010	19,4
2011	18,4
2012	22,5

المصدر: اشتق المجموع من ارقام جداول سابقة.

وننتج عن هذا التوجه أن سجل رصيد هذه الاستثمارات نسبة مرتفعة من الودائع المصرفية الخاصة والأخرى تراوحت ما بين (42%) و (126,8%) وبمتوسط سنوي (74,8%) خلال الفترة (2007-2012). أنظر الجدول (115).

جدول (115)

نسبة قيمة اجمالي استثمارات البنوك التجارية في أدوات السياسة النقدية إلى الودائع المصرفية الخاصة والأخرى (الجارية + التوفير + الثابتة + الاعتمادات + الكفالات) خلال (2007-2012) تريليون دينار.

السنة	اجمالي الاستثمار للبنوك	اجمالي الودائع الخاصة والأخرى 2	% 2/1
2007	16,1	12,7	126,8
2008	15	16,4	91,5
2009	19,8	23,5	84,3
2010	19,4	35,9	54
2011	18,4	43,8	42
2012	22,5	44,7	50,3
المتوسط	-	-	74,8

المصدر: استخرجت النسب استنادا إلى ارقام جداول سابقة.

في حين تراوحت نسبة الديون على القطاع الخاص إلى الودائع المصرفية الخاصة والأخرى ما بين (22,1%-46,5%) وبمتوسط سنوي (30%) خلال ذات الفترة (2007-2012). أي أقل بمرتين ونصف من نسبة استثمارات البنوك في أدوات السياسة النقدية إلى الودائع الخاصة والأخرى. أنظر الجدول (116).

جدول (116)

نسبة ديون المصارف التجارية على القطاع الخاص إلى الودائع المصرفية الخاصة (2007-2012) تريليون دينار.

السنة	الديون على القطاع الخاص 1	الودائع الخاصة والأخرى 2	% 2/1
2007	3,4	12,7	26,8
2008	4,6	16,4	28
2009	5,2	23,5	22,1
2010	9,4	35,9	26,2
2011	13	43,8	29,7
2012	20,8	44,7	46,5
المتوسط	-	-	30

المصدر: احتسبت النسب استناداً إلى ارقام جداول سابقة.

كما يلحظ أيضاً ان قيمة استثمارات البنوك في (الودائع لدى البنك المركزي +حوالات الخزينة +الموجودات الاجنبية) تجاوزت قيمة الائتمان النقدي المباشر إلى القطاع الخاص بما يعادل مرة ونصف خلال (2010-2012)، وهي الفترة التي يتوافر فيها تصنيف للائتمان النقدي بين القطاع العام والقطاع الخاص. أنظر الجدول (117).

جدول (117)

قيمة استثمارات البنوك في ادوات السياسة النقدية وقيمة الائتمان النقدي المباشر الممنوح إلى القطاع الخاص (2010-2012) تريليون دينار.

السنة	قيمة الاستثمارات	قيمة الائتمان النقدي
2010	19,4	8,5
2011	18,4	11,4
2012	22,5	14,7

المصدر: 1- قيمة الاستثمارات، أنظر جداول سابقة.

2- قيمة الائتمان، ب.م. العراقي، النشرة الاحصائية السنوية (2010-2012).

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: هل إن الاعتماد على الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية (تسهيلات الإيداع القائمة وعمليات السوق المفتوحة بذراعيها المالي والنقدي) يمكن أن تكون قد عملت بفاعلية على إعادة تخصيص الموارد المالية للبنوك التجارية صوب تقييد الوساطة المالية بجانبها الأقراضي بسبب ما يكتنفها من مخاطر؟

لكي نجيب على هذا التساؤل ينبغي ان نقر بأمور ثلاثة :

الأول، إن نطاق عمل أجهزة الوساطة المصرفية ملبد بالمخاطر سواء تلك المتعلقة بوضع الاقتصاد الكلي غير المستقر أو المتصلة بعدم الاستقرار السياسي والأمني. لهذا فإن البنوك لديها هواجس

قوية لمخاطر الائتمان . هذه البيئة المفروضة التي تعمل في اطارها هي التي تجعلها تعكف على إيلاء إتجاه ونوعية الاستثمار اهمية تتجاوز عائدته المالي. الثاني، إن البنوك التجارية العراقية اعتادت اعتماد معايير السيولة والضمان والتحفظ في منح الائتمان أساساً في سياساتها وممارساتها المصرفية . الثالث، عدم توافر موجودات مالية سائلة قصيرة الأجل بالكميات والأنواع التي يمكن أن تستخدمها كاحتياطي ثانوي. ان توافر احتياطات نقدية ضخمة وسيولة عالية في سوق نقدية ضيقة يخلق مشكلة للعمل المصرفي التجاري ،ويحد من قوة تأثير البنك المركزي على الوضع النقدي والائتماني في الاقتصاد. كما ان بقاء محيط الصيرفة التجارية غير آمنه اقتصاديا وسياسيا وأمنيا يقود إلى اعتماد المصارف التجارية سلوكا غير منضبط لمقادير ماتحتفظ به من احتياطات نقدية. وفي هذا الإطار وفرت ادوات السياسة النقدية منافذ ملائمة لتصريف السيولة المصرفية الفائضة . هذه الحقيقة لم تلغ حقيقة أخرى هي إن اتخاذ المصارف التجارية منحى الاستثمار في أصول مالية ونقدية ضئيلة المخاطر ،ان لم نقل خالية المخاطر ،لم تؤد إلى التخلي عن الاستثمار خارج قنوات البنك المركزي العراقي. ولنا في ذلك أكثر من شاهد. من ناحية ،استمرت ديون المصارف التجارية على القطاع الخاص والقطاعات الأخرى بالارتفاع دون تذبذب من (3,4) تريليون دينار عام 2007 إلى (20,8) تريليون في 2012، وبنسبة زيادة (512%) تقريبا. في حين ازداد الاستثمار في ودائع البنك المركزي وحوالات الخزينة من (6,9) تريليون دينار في 2007 إلى (7) تريليون دينار في 2012 ، وبنسبة زيادة (1,5%) فقط. وبينما بلغ متوسط نسبة التغير السنوي للديون على القطاع الخاص والقطاعات الأخرى (45,5%)، لم يتجاوز مثيله للاستثمار في الودائع والحوالات (6%) خلال (2008-2012). أنظر الجدول (118).

جدول (118)

نسبة التغير لديون المصارف التجارية على القطاع الخاص والقطاعات الأخرى والاستثمار في الودائع وحوالات الخزينة (2007-2012).

السنة	الديون على القطاع الخاص وأخرى	%نسبة التغير	الاستثمار في الودائع والحوالات	%نسبة التغير
2007	3,4	-	6,9	-
2008	4,6	35,3	5,6	18,8-
2009	5,2	13	3,8	32,1-
2010	9,4	80,8	6,7	76,3
2011	13	38,3	6,8	1,5
2012	20,8	60	7	2,9
المتوسط	-	45,5	-	6

المصدر: ارقام مستقاة من جداول سابقة.

أما الموجودات الأجنبية فقد ارتفعت قيمتها من (9,2) تريليون دينار في 2007 إلى (15,5) تريليون دينار في 2012، ونسبة زيادة (68,5%). وبلغ متوسط نسبة التغير السنوي (15,3%) خلال (2008-2012). وهذه النسب تقل عما يماثلها بالنسبة للائتمان النقدي. أنظر الجدول (119).

جدول (119)

نسبة التغير السنوي للموجودات الأجنبية لدى المصارف التجارية (2008-2012)

السنة	% نسبة التغير
2008	2,2
2009	70,2
2010	20,6-
2011	8,7-
2012	33,6
المتوسط	15,3

المصدر: استخرجت النسب من جداول سابقة.

من ناحية ثانية، بلغ متوسط نسبة ديون المصارف التجارية على القطاع الخاص + القطاعات الأخرى إلى الموجودات (5,9%)، مقابل (3,2%) للاستثمار في الودائع لدى البنك المركزي وجوالات الخزينة، و(6,3%) للأصول الأجنبية للفترة (2007-2012). أنظر الجدول (120).

جدول (120)

نسبة الديون على القطاع الخاص + قطاعات أخرى والاستثمار في أدوات السياسة النقدية لدى موجودات الجهاز المصرفي التجاري (2007-2012).

السنة	ديون على القطاع الخاص 1	الاستثمار في الودائع والحوالات 2	الموجودات الأجنبية 3	الموجودات 4	% 4/1	% 4/2	% 4/3
2007	3,4	6,9	9,2	267	1,3	2,6	3,1
2008	4,6	5,6	9,4	290,7	1,6	1,9	3,2
2009	5,2	3,8	16	309,5	1,7	1,2	5,2
2010	9,4	6,7	12,7	329,1	2,9	2	3,9
2011	13	6,8	11,6	116,5	11,2	5,8	10
2012	20,8	7	15,5	124,8	16,7	5,6	12,4
المتوسط	-	-	-	-	5,9	3,2	6,3

المصدر: أرقام مستقاة من جداول سابقة.

كذلك تفوقت نسبة الديون على القطاع الخاص + القطاعات الأخرى إلى الودائع المصرفية الخاصة على نسبة الاستثمار في الودائع لدى البنك المركزي وحوالات الخزينة إلى الودائع الخاصة خلال

معظم سنوات الفترة (2007-2012). وكان متوسط النسبة الأولى (30%) أعلى من متوسط النسبة الثانية (26%) تقريبا. أنظر الجدول (121).

جدول (121)

قيمة الديون على القطاع الخاص + القطاعات الأخرى والاستثمار في الودائع وحالات الخزينة مسووبه إلى الودائع المصرفية الخاصة (2007-2012).

السنة	% الاستثمار في الودائع والحوالات/الودائع المصرفية الخاصة	% الديون على القطاع الخاص /الودائع المصرفية الخاصة
2007	54,3	26,8
2008	33,5	28
2009	16,2	22,1
2010	18,7	26,2
2011	15,5	29,7
2012	15,7	46,5
المتوسط	25,7	29,9

المصدر: استخرجت النسب استنادا إلى ارقام جداول سابقة.

كما شهد الائتمان النقدي المباشر المقدم إلى الاقتصاد ككل تصاعدا غير منقطع منذ 2006 وحتى 2012. إذ ارتفع خلالها من (2,7) تريليون دينار إلى (28,4) تريليون دينار، وبنسبة ارتفاع (952%). وبلغ متوسط نسبة التغير السنوية (51%) تقريبا خلال الفترة (2007-2012). أنظر الجدول (122).

جدول (122)

نسبة التغير السنوية للائتمان النقدي المباشر (2007-2012)

السنة	% نسبة التغير
2007	29,6
2008	31,4
2009	23,9
2010	105,3
2011	73,5
2012	39,9
المتوسط	50,6

المصدر: استخرجت النسب من ارقام جدول سابق.

أما الائتمان النقدي المباشر الممنوح إلى النشاط الخاص فقد ارتفع (حسب ما يتوافر من احصائيات) من (8,5) تريليون دينار في 2010 إلى (14,7) تريليون دينار في 2012، وبنسبة زيادة (73%).

من كل ماتقدم يتضح ان الاستثمار في أدوات السياسة النقدية أخذ نصيباً من السيولة الفائضة لدى الجهاز المصرفي التجاري، ولكنه لم يتسبب في الغاء أو حتى تراجع نفاذ الائتمان إلى الاقتصاد. بعبارة أخرى، إن الإقراض النقدي المصرفي لم يظهر تدهوراً على المدى القصير والطويل بسبب لجوء المصارف التجارية إلى توظيف جزء من مواردها المالية الفائضة في موجودات مالية لدى السلطة النقدية أو شراء موجودات أجنبية. فليس هنالك ما يشير إلى وجود ظاهرة إحلال الاستثمار المالي والنقدي في المنافذ التي يعرضها البنك المركزي محل العمل الأقراض المصرفي. ولكن في الوقت ذاته، هذا لا يمنع من القول إن أجهزة الوساطة المصرفية العراقية تخشى الانزلاق في استغلال كثيف لمواردها المالية المتاحة في التمويل لأسباب ليست طارئة بل مستديمة ولصيقة بتدهور منظومة القيم الأخلاقية والقانونية، وابتعاد الاقتصاد عن أقرب نقطه من التنظيم الاقتصادي والتخصيص الأمثل للموارد المالية والإنتاجية والنظام السياسي المتصدع إن لم نقل المتهزئ وغير المستقر أمنياً. وكل ذلك له وقع سيء جداً على نفوس الناس عموماً وعلى العمل المصرفي التوسعي عن طريق تقييد الإقراض إلى وحدات الاقتصاد. لأن المؤسسات المالية العراقية التي تتعامل بأموال الغير لديها قلق مشروع بأن التمادي في الإقراض غير المحسوب يخلق موجودات رديئة لا تحقق التوافق بين مصلحتي أطراف الوساطة المالية: المقرض والمقترض.

سنة عشر: خلق الائتمان عبر آلية المضاعف النقدي يحافظ على مسار ضعيف وتأثير محدود على عرض النقد.

للبنوك التجارية قدرة على التوسع المضاعف في الودائع من خلال عمليات الائتمان والقيام بالاستثمارات المالية قصيرة الأجل. ففي ظل نسبة معينة من متطلبات الاحتياطي النقدي القانوني من الودائع، فإن مقدار معطى من الاحتياطات النقدية الفائضة على الاحتياطي القانوني يمكن أن يقود إلى تكاثر في مقدار الودائع الجارية الجديدة (المشتقة) التي تعرف أيضاً (بنقود الودائع أو النقود المصرفية). إن قدرة البنوك التجارية على منح حجم من الائتمان أكبر من الاحتياطي الفائض وبالتالي خلق مقدار أكبر من الودائع الجديدة أو النقود المصرفية يطلق عليها تسمية مضاعف الائتمان المصرفي (Credit Multiplier) أو المضاعف النقدي (Money Multiplier). وهكذا يمكن القول إن التأثير الذي يمارسه الاحتياطي الفائض المتجمع لدى الجهاز المصرفي على مقدار القروض والاستثمارات وبالتالي على توليد مضاعف للودائع الجديدة هو ما يعرف بمضاعف الائتمان المصرفي. وهذا الأخير يؤثر أعلى مقدار من القروض، ومن ثم من الودائع التي يمكن أن يوفرها الجهاز المصرفي في الاقتصاد.

ان الودائع الجارية الجديدة المخلوقة من قبل هذا الجهاز عن طريق تقديم القروض وشراء الأوراق المالية قصيرة الأجل في السوق النقدية تماثل النقود المركزية (العملة) من حيث القبول العام كوسيلة دفع وتسوية الديون. ولكنها تتخذ شكل ودائع جارية أو (تحت الطلب)، وإنها بالاشتراك مع العملة المصدرة من قبل البنك المركزي والمتداولة خارج البنوك يؤلفان عرض النقد بمفهومه الضيق. وعلى هذا فان نشاط البنوك التجارية في التمويل الأقراض والاستثمار المالي قصير الأمد يؤثر على حجم الائتمان وبالتالي على مقدار الودائع الجارية المخلوقة وعلى عرض النقد. فكلما اثمرت عمليات الإقراض المصرفي إلى تكاثر أو مضاعفه الودائع، قاد ذلك إلى زيادة وسائل الدفع (عرض النقد) في الاقتصاد. والعكس صحيح.

ان المضاعف النقدي الذي يخبرنا عن أقصى مقدار من القروض ومن ثم الودائع التي يمكن أن توفرها البنوك التجارية يعد عاملاً محدداً لعرض النقد. وهو أحد المؤشرات المهمة المستخدمة للكشف عن القدرة الائتمانية للمصارف، أي قابليتها في التمويل عن طريق خلق قوه شرائية جديدة تسمح بتشغيل الموارد الانتاجية المتاحة. وهكذا تقدم المؤسسات المالية المصرفية عوناً للنمو الاقتصادي من خلال ما تخلقه من اموال نقدية وتدفعها إلى القطاعات والوحدات الاقتصادية التي تحت هذا النمو.

إن التغير النهائي في عرض يتأثر أيضاً بالأساس النقدي أو ما يعرف (بالنقود ذات القوة العالية High powered money) الذي يتألف من العملة المتداولة خارج البنوك زائدا احتياطات البنوك لدى البنك المركزي. وتؤثر احتياطات البنوك على عرض النقد عن طريق تكاثر الائتمان المصرفي. لأن المضاعف النقدي ينقل التغيرات في الأساس النقدي، باعتباره المطلوبات النقدية من ميزانية البنك المركزي، إلى تغيرات في عرض النقد.

يطلق على الأساس النقدي مصطلح النقود ذات القوة العالية في إشارة إلى ان زيادة في الأساس النقدي بمقدار مليون دينار تخلق عبر آلية مضاعف الائتمان المصرفي زيادة أكبر من مليون دينار في عرض النقد. فالاحتياطات النقدية للبنوك لدى البنك المركزي بوصفها جزءاً من الأساس النقدي أو القاعدة النقدية (Monetary base) أي من القوه العالية للنقود تولد مقداراً مضاعفاً من الودائع في ظل نسبة معينة من الاحتياطي القانوني على الودائع ونسبة معطاة من العملة إلى الودائع. وهذا هو الذي يعلل تسمية الأساس النقدي بالقوة العالية.

ان العلاقة بين المضاعف النقدي والأساس النقدي وعرض النقد يمكن تصويرها بالمعادلة التالية:

$$M = mm \cdot MB \dots\dots\dots (1)$$

حيث إن :

$M =$ عرض النقد

$mm =$ المضاعف النقدي

$MB =$ الأساس النقدي

وأيضاً يكون لدينا :

$mm = MIMB$(2)

إن المعادلة الأولى تشير إلى أن المضاعف النقدي هو أداة تحليلية ترشدنا إلى تقدير مقدار التغير في خزين النقد بالنسبة لمقدار معطى من الأساس النقدي .ويمكن بوساطة المضاعف النقدي معرفة المقدار المضاعف من الأساس النقدي الذي يتحول إلى عرض النقد. فإذا كانت قيمة المضاعف النقدي أكبر من الواحد ، فإن تغيراً بمقدار (1) مليون دينار في الأساس النقدي يقود إلى تغير أكبر من مليون دينار في عرض النقد .

المعادلة الثانية تشير إلى أن المضاعف النقدي هو النسبة (Ratio) بين عرض النقد والأساس النقدي ، أو النقود ذات القوة العالية . أي أنه يربط التغير في عرض النقد بالنسبة إلى تغير في الأساس النقدي .

يستطيع البنك المركزي التحكم بالأساس النقدي ثم عرض النقد من خلال تأثيره على حجم الاحتياطات النقدية للبنوك عن طريق تغير نسبة الاحتياطي القانوني المفروض على الودائع .

من ناحية أخرى ، تتحدد قابلية البنوك على منح الائتمان ومضاعفه الودائع التي تخلقها وتوسع عرض النقد بنسبة الاحتياطي النقدي القانوني ، والاحتياطات النقدية الفائضة على الاحتياطي القانوني ، وعادات الجمهور النقدية والصيرفية حول الاحتفاظ بالعملة كنسبة إلى الودائع .

وحيث ان الأساس النقدي يكون له تأثير مضاعف على عرض النقد من خلال حجم المضاعف النقدي ، فإن التأثير النهائي المضاعف للأساس النقدي على عرض النقد يعتمد على العوامل الرئيسية المؤثرة في مضاعف الائتمان المصرفي :

- نسبة الاحتياطي النقدي القانوني على الودائع .

- نسبة العملة إلى الودائع .

- نسبة الاحتياطات الفائضة إلى الودائع .

تشير النسبة الأولى إلى مقدار الاحتياطي القانوني التي تكون البنوك مرغمة على الاحتفاظ به عن كل دينار من الودائع لديها . وهذه النسبة من متطلبات الاحتياطي القانوني تمثل كمية من الودائع

التي لا تكون محلاً لمنح الائتمان والقيام بالاستثمارات المالية قصيرة الأجل. فهي موارد مالية مجمدة أو عاطلة الغرض منها تمكين السلطة النقدية من تنظيم خلق النقود المصرفية وكمية عرض النقد. لهذا عندما تزداد نسبة الاحتياطي القانوني تقل الاحتياطات النقدية الفائضة أو مقدار السيولة المتوفرة لدى الجهاز المصرفي لأغراض منح الائتمان وبالتالي تنكمش قدرته على خلق ودائع جارية جديدة بشكل مضاعف. ونتيجة لذلك يتجه المضاعف النقدي وعرض النقد إلى التقلص. والعكس صحيح.

كذلك يتأثر حجم المضاعف النقدي ومن ثم عرض النقد على الطريقة التي يوزع بموجبها الجمهور مقتنياته النقدية بين الاحتفاظ بالنقود المركزية (العملة) والودائع القابلة للسحب بالشيكات لدى المصارف. فإذا افترضنا أن الأفراد يوزعون ثروتهم بين الاحتفاظ بها في صورة نقود مركزية (أو عملة في التداول) أو كنقود مصرفية (ودائع جارية قابلة للسحب بالشيكات)، وكانوا يرغبون التمسك بنسبة (70%) من ثروتهم بصوره عملة، فإن ذلك يعني أن كل فرد يحتفظ ب(700) دينار لكل (1000) دينار. ومع بقاء الأشياء الأخرى على حالها، زيادة نسبة العملة إلى الودائع يعني أن هنالك ميلاً لدى الأفراد صوب تحويل النسبة العظمى من ثروتهم إلى نقد سائل. وإذا إن الأفراد يحتفظون بمقدار من النقود المركزية (العملة) أكبر من الودائع، فإن جزءاً أكبر من الودائع المصرفية ينقلب إلى نقد سائل (Cash) أو عمله تتداول بين الأفراد خارج البنوك. وهذا التحول من الودائع إلى عمله متداولة خارج الجهاز المصرفي يشكل تسرباً (Leakage) من وعاء الاحتياطات النقدية للبنوك الذي تعتمد في توليد قوه شرائية جديدة (خلق النقود المصرفية). وإن حجماً أقل من الاحتياطات النقدية المتاحة للبنوك يحد من مقدار الائتمان الذي تمنحه الودائع التي يمكن أن تخلقها. ويتمخض عن ذلك تقلص المضاعف النقدي وبالتالي عرض النقد. والعكس صحيح.

وهناك حد آخر للمضاعف النقدي يتمثل في مقدار الاحتياطات التي تحتفظ بها البنوك وتفيض على ما هو مطلوب قانوناً. فإذا كانت البنوك تحتفظ باحتياطات نقدية كبيرة مودعة في خزائنها (موجود نقدي في الصندوق) أو في حسابات جارية لدى البنك المركزي، فإن ذلك يعني أن ما يخصص من وعاء الاحتياطات النقدية المتاحة لأغراض منح القروض أو الائتمان (Make Loans) وخلق نقود جديدة سوف يكون محدوداً. وهذا يؤدي إلى تقلص في حجم المضاعف النقدي الذي يقود بدوره إلى تقلص عرض النقد.

وهكذا يمكن القول أن مضاعف الائتمان المصرفي أو المضاعف النقدي يخبرنا، في ظل نسبة معطاة من الاحتياطي القانوني على الودائع وتفضيلات الجمهور للعملة بالنسبة إلى الودائع ومقدار

الاحتياطات الفائضة التي تمسكها البنوك لكل دينار من الودائع، عن المستوى الذي يبلغه التغير في عرض النقد من تغير معطى في الأساس النقدي.

تكشف البيانات المعلنة في العراق عن إن المصارف التجارية قد حسنت من قدرتها في اجتذاب الأموال الفائضة لديها كودائع، وتمكنت من حصد مقادير منها تفوق ما تجمع لديها من موارد مالية ذاتية تزيد من مطلوباتها الصيرفية، ولكنها لم توفق في خلق قوه شرائية جديدة كبيرة (خلق الائتمان) عبر آلية مضاعف الائتمان المصرفي. وهذا ما يعكسه مسار المضاعف النقدي مقاسا بنسبة عرض النقد الضيق (M1) إلى الأساس النقدي (MB) أو بنسبة عرض النقد الواسع (M2) إلى الأساس النقدي.

ترينا أرقام الجدول (123) ان المضاعف النقدي كان متقلبا خلال الفترة (2004-2012). وان قيمة المضاعف (M1 MB) كانت أقل من الواحد طيلة (2005-2010)، ثم ارتفعت قليلا لتبلغ الواحد في عامي 2011 و2012. أما المضاعف (M2IMB) فقد كان مأساويًا إلى الواحد في عامي 2004 و2005، ثم ارتفع إلى (1,2) في 2006، ليعود إلى الانخفاض إلى أقل من الواحد في 2007 و2008. ثم اقترب مرة أخرى من الواحد في 2009 و2010. وشهد ارتفاعا بسيطا في 2011 و2012 ليستقر عند (1,23) و(1,19) على التوالي.

جدول (123)

تطور قيمة مضاعف الائتمان المصرفي (2004-2012) مليار دينار

السنة	M1	M2	MB	M1IMB	M2IMB
2004	-	12,254	12,219	-	1,0
2005	11,399	14,684	13,795	0,83	1,06
2006	15,410	21,080	17,621	0,87	1,20
2007	21,721	26,956	28,808	0,75	0,94
2008	28,189	34,920	42,859	0,66	0,81
2009	37,300	45,438	45,270	0,82	1,0
2010	51,743	60,386	53,810	0,96	1,12
2011	62,473	72,178	58,698	1,06	1,23
2012	63,735	75,466	63,391	1,0	1,19

المصدر: ب.م. العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات متفرقة.

يستدل مما تقدم ان البنوك التجارية العاملة في السوق المصرفية العراقية لم تحقق أي تأثير مرغوب أو مطلوب في خلق النقود المصرفية عن طريق مضاعف الائتمان المصرفي (M1IMB) وبالتالي

في عرض النقد .لأن حجم هذا المضاعف كان أقل من الواحد أو مأساوياً إلى الواحد طيلة (2005-2012).

وكذلك قابلية هذه البنوك على توسيع موجوداتها عن طريق منح القروض وعلى استثمار ما لديها من اموال متاحة في توليد ودائع جديدة (نقود الودائع) عبر آلية مضاعف الائتمان المصرفي (M2IMB) كانت محدودة جدا ،لأن حجم المضاعف كان قريبا من الواحد في معظم سنوات الفترة (2004-2012) . وهذا يدل على أن عرض النقد في الاقتصاد العراقي لا يرتبط بالأساس النقدي من زاوية الاحتياطات النقدية المصرفية ودورها في خلق النقود ،بل من خلال العملة المصدرة التي تعتمد على تنفيد الحكومة لمورد النفط بالعملة الاجنبية لدى ب.م.العراقي وقيام الأخير بإصدار العملة المحلية وبيعها إلى الحكومة مقابل مشترياته من النقد الأجنبي .وبذلك اصبحت الموجودات الاجنبية لدى البنك المركزي هي المقرر المقابل الرئيس للعملة المصدرة والمتداولة والمؤثر في الأساس النقدي ثم عرض النقد.

والسؤال الآن هو :ما هي أسباب ضعف الدور الذي يمارسه الجهاز المصرفي التجاري العراقي في عملية التوسع النقدي المضاعف ؟

قبل اعطاء أجابة محددة لابد من التسليم من أن للبنك المركزي قدره التحكم بقابلية البنوك التجارية على خلق الائتمان من خلال تحديد نسبة الاحتياطي القانوني .إذ إن رفع هذه النسبة يخفض من قيمة المضاعف النقدي بسبب التقلص الذي تحدثه في إحتياطياتها الفائضة التي يعول عليها أساساً في التكاثر النقدي من خلال منح القروض والاستثمار المالي .ولكن ب.م.العراقي لم يلجأ إلى تغيير هذه النسبة طيلة السنوات (2005-2009). إذ ظلت ثابتة عند (25%) من الودائع .وعند هذه النسبة من الاحتياطي القانوني كانت قيمة المضاعف النقدي (M1IMB) تتجه نحو الانخفاض .وأن حجم المضاعف النقدي (M2IMB) لم يكن أوفر حظا .فبعد أن كان قريبا من الواحد في (2004-2006) انخفض إلى أقل من الواحد في عامي (2007-2008)، ثم استقر عند الواحد في 2009 .فضلا عن ان الاحتياطي الفائض لدى البنوك التجارية ارتفع من (1,6) تريليون دينار في 2006 إلى (12,9) تريليون دينار في 2009. وهذا دليل بين على عدم تأثر مقدرة هذه البنوك على مضاعفه الائتمان بهذه الأداة الكمية التقليدية غير المباشرة.

كذلك لجوء السلطة النقدية في العراق إلى تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني في 2009 من (25%) إلى (15%) صاحبه زيادة غير اعتيادية في الاحتياطات الفائضة لدى البنوك بلغت (28,4، و24، و24,5) تريليون دينار في السنوات 2010، و2011، و2012 على التتابع. وبقيت

قيمة مضاعف الائتمان محدودة ولم تتعدى (1,2). وهذه الحالة تؤثر أيضاً تردد البنوك التجارية في الاستغلال الكثيف لمواردها المالية الفائضة لتوسيع الائتمان المصرفي والتأثير على عرض النقد. للبنك المركزي قدرة التأثير أيضاً على قابلية البنوك التجارية في التوسع المضاعف في منح الائتمان وبالتالي قيمة المضاعف النقدي من خلال تغيير سعر البنك أو (سعر اعاده الخصم). فرفع سعر البنك هو إذ إن بتغيير الشروط التي يتم بموجبها اعاده تمويل البنوك التجارية من البنك المركزي عن طريق إعادة خصم بعض الموجودات المالية قصيرة الأجل، ولكن بكلفة أعلى. والعكس صحيح. استخدم ب.م. العراقي سعر البنك كأداة نقدية لتيسير الائتمان وفقاً للاتجاهات الاقتصادية السائدة في البلد، خاصة مخاطر الضغوط التضخمية وحاجه السوق النقدية إلى النقد. لجأ إلى رفع سعر البنك من (6%) في 2004 إلى (7%) في 2005 ثم واصل ارتفاعه ليصل إلى (20%) كما بينا آنفاً. إن جعل سعر البنك سعراً عقابياً (Penalty Rate) هو بمثابة تنبيه من السلطة النقدية إلى المصارف إلى مخاطر الاستمرار بسياسة نقدية خفيفة الفائدة ومشجعه على المزيد من الاقتراض ويدعوها إلى رفع أسعار خصم الأوراق التجارية والفوائد على القروض والسلف النقدية الممنوحة من قبلها للحد من الائتمان المقدم إلى الاقتصاد.

هذا ما حصل فعلاً. فقد ارتفعت أسعار الفائدة المستوفاة على التسهيلات الائتمانية النقدية بمختلف أنواعها. ازداد سعر خصم الكمبيالات مثلاً من (13,3%) في 2004 إلى (14,30%) في 2005 ليبلغ (18,44%) في 2007 و(19,72%) في 2008. هذا التسلق لأسعار الفائدة على الإقراض المصرفي لا يشكل انصياع المصارف إلى جرس الإنذار الذي دقته البنك المركزي فقط، بل هو أيضاً نتيجة طبيعية لتصدي المصارف للمخاطر السوقية المتمثلة بحرصها على المحافظة على القوة الشرائية لقيمة القرض وفوائده في ظل التوقعات التضخمية. ومن المتوقع أن يفرض مثل هكذا ارتفاع في كلفة الائتمان قيوداً على طلب الائتمان ووفرته ويزيد من تراكم الاحتياطات النقدية الفائضة ويخفض من عمل مضاعف الائتمان المصرفي ومن ثم عرض النقد. فقد ازداد الاحتياطي الفائض من (1,6) تريليون دينار في 2006 إلى (2,8) تريليون دينار في 2007 وهبطت قيمة المضاعف النقدي وبلغت عند أدنى مستوى لها. فقد تعمقت تدنية المضاعف (M1IMB) من (0,87) في 2006 إلى (0,75) و(0,66) في 2007 و2008 على التوالي. وهبط حجم المضاعف (M2IMB) من (1,2) في 2006 إلى (0,94) و(0,81) في 2007 و2008 على التوالي.

إلا أن الانخفاض في سعر البنك تدريجياً ابتداء من 2008 إلى (16,75%) ثم إلى (8,83%) في 2009 ليستقر عند (6%) في 2011 و2012 على التوالي لم يكن له تأثير كبير في خفض كلفة

الائتمان الممنوح من المصارف. فقد بقيت أسعار الفائدة المستوفاة على التسهيلات الائتمانية النقدية مرتفعة. فعلى سبيل المثال بلغ سعر الخصم للأوراق التجارية (14,77%) في 2010 و(14,33%) في 2011، في حين ان سعر البنك كان يبلغ (6,25)% و(6%) في السنتين ذاتهما. كما أن الهبوط في سعر البنك الذي قصد، في جانب منه، زيادة اعتماد المصارف العراقية على البنك المركزي في إعادة التمويل منه بكلفة منخفضة لم يثمر في تحقيق غرضه لأن المصارف اتجهت صوب تعظيم احتياطياتها الفائضة وتمتعها بسيولة عالية واستمرار نهجها في عدم دق باب البنك المركزي طلباً للاستقراض منه. فقد ارتفعت قيمة الاحتياطيات الفائضة من (12,9) تريليون دينار في 2009 إلى (24,5) تريليون دينار في 2012. وهبط الاستلاف من البنك المركزي من (2) مليار في 2009 إلى الصفر في 2010. واستمر التصغير في 2011 و2012. وكان هذا عاملاً حاسماً ليس في اضعاف فاعلية هذه الأداة النقدية فقط، بل أيضاً وهو الأهم مؤشراً لخشية المصارف العراقية من التوسع في خلق الائتمان. وهذا ما يجسده مضاعف الائتمان المصرفي الذي ارتفعت قيمته من (0,81) في 2008 إلى واحد في 2009. وبقاء هذه القيمة ما يقرب من الواحد طيلة 2010 و2011 و2012.

إن انخفاض قيمة المضاعف النقدي إلى أقل من الواحد يعني أن التغير في عرض النقد يأتي أساساً من التغير في العملة المصدرة والمتداولة وليس من عمليات منح الائتمان وبالتالي خلق الودائع عبر آلية مضاعف الائتمان المصرفي التي تؤثر في عرض النقد. لذا يظهر التأثير ويكون كبيراً على مطلوبات البنك المركزي.

كذلك بلوغ المضاعف النقدي الواحد أو قيمة قريبة من الواحد يدل على أن الودائع النقدية التي تتراكم لدى المصارف التجارية تصب في احتياطياتها الفائضة لتعزيز سيولتها أكثر من استغلالها في خلق الائتمان. وهو ما يضعف من دور الجهاز المصرفي التجاري في توسيع عرض النقد عن طريق مضاعف الائتمان. لهذا لا يكون لهذا الأخير مكانة يعتد بها في تفسير التغير التراكمي في عرض النقد مقارنة بالإصدار النقدي المباشر عبر آلية مبادله إيرادات النفط الحكومية من النقد الأجنبي بالعملة المركزية التي يصدرها البنك المركزي لتمويل نشاطها الإنفاقي الإداري والاستثماري.

لإجابة السؤال المطروح آنفاً نقول أن للقيمة المتدنية للمضاعف النقدي في العراق تفسيرين: سلوك المصارف وعادات الجمهور.

من ناحية، اتبعت المصارف العاملة في السوق المصرفية العراقية سياسات معينة بالنسبة لموجوداتها. فقد مالت إلى تقوية درجه نقديتها التي انعكست في صوره اقتنائها موجود نقدي ضخم في خزائنها

وباحتياطات نقدية كبيرة في صوره ودائع أو حسابات جارية لدى ب.م.العراقي .مما أدى إلى تكديس اموال نقدية فائضة تفوق في مقدارها مبالغ الاحتياطي القانوني المودع والعاطل لدى البنك المركزي. فقد سجل الاحتياطي الفائض لدى المصارف تصاعداً غير مسبوق بالنسبة إلى الاحتياطي القانوني. إذ ارتفعت هذه النسبة من (39) في 2006 إلى (284,9) في 2012، وبمتوسط سنوي (171%) أنظر الجدول (124).

جدول (124)

نسبة الاحتياطي الفائض لدى الجهاز المصرفي التجاري العراقي إلى الاحتياطي القانوني (2006-2012).

السنة	%
2006	39
2007	23,1
2008	9
2009	137,2
2010	394,4
2011	307,7
2012	284,9
المتوسط	170,8

المصدر: استخرجت النسبة استناداً إلى ارقام جدول (108).

ومن الناحية العملية، احتفاظ البنوك العراقية بهذه النسبة العالية من النقود المركزية (العملة) في جانب موجوداتها يعد مسؤولاً إلى حد كبير عن إضعاف قابليتها على خلق الائتمان من خلال عمل مضاعف الائتمان المصرفي. أي أن الاحتياطات النقدية الفائضة الكبيرة التي تمسك بها تشكل قيداً مهماً على قدرتها في منح الائتمان. إذ لا تستجيب المصارف إلى الزيادة في احتياطاتها النقدية لتزيد من ائتمانها في مواجهه الطلب على القروض حتى تبلغ هذه الاحتياطات المستوى الطبيعي أو مستوى الاحتياطي القانوني وفقاً للأسس المصرفية التقليدية .

إن هذه الممارسات المصرفية قد تلقي الضوء على غلبة الطبيعة قصيرة الأجل للودائع المصرفية خاصة الودائع الجارية على مستوى المصارف الأهلية والحكومية، وبالتالي ضرورة مواجهه أي سحبات كبيرة ومفاجئة على مطلوباتها. ولكن حشد احتياطي فائض يعادل أكثر من (60%) في المتوسط من الودائع الجارية لدى أجهزة الصيرفة التجارية خلال (2006-2012) ، وكذلك توافر اموال نقدية سائلة في خزائنها وفي حسابات جارية لدى السلطة النقدية يعادل أكثر من (100%) من حجم الودائع الجارية لديها لا يبرر تمسكها هذا الكم الضخم من الاحتياطات السائلة. أنظر الجدول (125).

جدول (125)

نسبة احتياطات المصارف التجارية إلى الودائع الجارية (2006-2012) تريليون دينار.

السنة	الاحتياطي الفائض 1	نقد في الصندوق + حسابات لدى ب.م. 2	الودائع الجارية 3	% 3/1	% 3/2
2006	1,6	10,1	4,5	35,6	224
2007	2,8	18,3	7,5	37,3	244
2008	1,8	26,2	9,7	18,6	270
2009	12,9	29,9	15,5	83,2	193
2010	28,4	35,1	27,4	103,6	128
2011	24	38,3	34,2	70,2	112
2012	24,5	41,5	33,1	74	125
المتوسط	–	–	–	60,4	185

المصدر: ب.م. العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات متفرقة.

في الواقع، يعد هذا السلوك المصرفي شاهداً آخر على عمق القلق الذي ينتاب المصارف أزاء أي توسع كبير في الائتمان. وهو يترجم أيضاً حذر المصارف العراقية من الأقدام على اعاده توظيف كثيف للودائع المصرفية المتراكمة لديها في شكل ادخارات في توسيع الائتمان. هذا القلق والحذر كفيلا في تضيق الإقراض المصرفي وخلق قدره المصارف على تكاثر نقود الودائع وضعف مضاعف الائتمان المصرفي.

ويتعزز الرأي بأن المصارف العراقية أضحت حاضنة للأحتياطات الفائضة التي تعطل من دورها في صنع الائتمان وبالتالي التأثير على المعروض النقدي هو المسار التصاعدي الذي سلكته هذه الاحتياطات كنسبة من إجمالي ديون القطاع المصرفي على القطاع الخاص + القطاعات الأخرى والحكومي، وكذلك كنسبة من إجمالي الائتمان النقدي المباشر. ويتشرح عن البيانات المتضمنة في الجدول (126) إن نسبة الاحتياطي الفائض إلى مطالب (Claims) المصارف التجارية على قطاعات الاقتصاد ككل ارتفعت من (34%) في 2006 إلى (75,6%) في 2012. وبلغت هذه النسبة في المتوسط (83%) خلال (2006-2012). أما نسبة الاحتياطي الفائض إلى إجمالي الائتمان النقدي المباشر فقد قفزت هي الأخرى من (59,3%) في 2006 إلى (86,3%) في 2012. وشكلت هذه النسبة في المتوسط (122%) تقريباً خلال (2006-2012).

جدول (126)

نسبة الاحتياطات الفائضة إلى الديون على الاقتصاد ككل والائتمان النقدي المباشر (2006-2012). تريليون دينار

السنة	الاحتياطي	الديون على	الائتمان النقدي	% 2/1	% 3/1
-------	-----------	------------	-----------------	-------	-------

		المباشر 3	الأقتصاد 2	الفائض 1	
2006	59,3	2,7	4,7	1,6	34
2007	80	3,5	6,9	2,8	40,6
2008	39,1	4,6	7,5	1,8	24
2009	226,3	5,7	8,6	12,9	150
2010	242,7	11,7	17,7	28,4	160,5
2011	118,2	20,7	24,7	24	97,2
2012	86,3	28,4	32,4	24,5	75,6
المتوسط	121,7	–	–	–	83,1

المصدر: الأرقام مستقاة من جداول سابقة.

ومن الناحية الأخرى، لسلوك الجمهور في الاحتفاظ بالعملة نسبة إلى عرض النقد تأثير مهم في دور المصارف التجارية في التوسع النقدي. فهناك علاقة سلبية بين ارتفاع هذه النسبة وقابلية المصارف على الإقراض ومضاعفة الودائع النقدية لديها. فكلما ارتفع نصيب العملة في تركيب عرض النقد دل ذلك على أن الجزء الأكبر من القروض التي تمنحها تتخذ شكل سحب على احتياطاتها بصورة عمله ولا يعاد إيداعها لدى المصارف. وهو ما يشكل تسرباً (Leakage) إلى خارج دائرة الجهاز المصرفي ويضعف من قدرته الأقرضية.

شكلت العملة المتداولة في العراق إلى مجموع عرض النقد الضيق (M1) نسبة (80%) في 2005، ثم اتجهت نحو الانخفاض لتصل إلى (48%) في 2012. وبلغت هذه النسبة في المتوسط (60%) خلال (2005–2012). أنظر الجدول (127).

جدول (127)

نسبة العملة المتداولة إلى عرض النقد الضيق في العراق (2005-2012). تريليون دينار.

السنة	العملة المتداولة خارج البنوك 1	الودائع الجارية 2	عرض النقد 3	% 3/1	% 3/2
2005	9,1	2,3	11,4	79,8	20,2
2006	11	4,5	15,5	71	29
2007	14,2	7,5	21,7	65,4	34,6
2008	18,5	9,7	28,2	65,6	34,4
2009	21,8	15,5	37,3	58,4	41,6
2010	24,3	27,4	51,7	47	53
2011	28,3	34,2	62,5	45,3	54,7
2012	30,6	33,1	63,7	48	52
المتوسط	-	--	-	60	40

المصدر: ب.م. العراقي، النشرة الإحصائية السنوية.

ولبيان أهمية ارتفاع نسبة العملة إلى المعروض النقدي، بوصفه تسرباً نقدياً خارج الجهاز المصرفي، في التأثير على عمل وقيمة المضاعف النقدي تؤيد الدراسات ارتفاع حجم هذا المضاعف إذ تقل هذه النسبة، وانخفاضه إذ تزداد. ففي بريطانيا بلغت قيمة المضاعف النقدي (8,16)، وفي منطقة اليورو (1,5) حيث سجلت العملة إلى عرض النقد (M1) نسبة (2,5%) و (2,15%) على التوالي. بينما في الولايات المتحدة الأمريكية إذ بلغت نسبة العملة إلى عرض M1 (6,52%) انخفضت قيمة المضاعف النقدي (M1IMB) إلى (1,7). (أنظر Paul Krugman, Economics, p766).

إن الارتفاع الملحوظ في نسبة الودائع الجارية إلى عرض النقد خلال السنوات (2010 و2011 و2012) له تأثير إيجابي على المضاعف النقدي لأنه يؤثر أن جزءاً أقل من الأساس النقدي يحتفظ به الجمهور كعملة، مما يزيد من النقد الذي تخلقه البنوك ويرفع من حجم المضاعف وعرض النقد. ولعل تحرك قيمة مضاعف الائتمان إلى أعلى وإن كان بسيطاً خلال هذه السنوات يعضد ذلك.

والسؤال الآن كيف نفسر هذا التحسن في نسبة الودائع الجارية إلى خزين النقد في العراق؟ هنالك ارتفاع كبير في الدخل القومي. إذ نمت بنسبة (7,25%) في 2010 و (5,31%) في 2011. كما ارتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي بنسبة (7,23%) في 2010 و (7,27%) في 2011. وسجل (GDP) الجاري نسبة نمو قدرها (22%) و (33,3%) و (16,1%) خلال السنوات 2010 و2011 و2012 على التوالي. أما متوسط نصيب الفرد من GDP فقد سجل نسبة نمو قدرها (4,24%) و (4,31%) و (5,7%) خلال السنوات الثلاث ذاتها على التعاقب. أنظر الجدول (128).

جدول (128)

تطور متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي (2010-2012) تريليون دينار.

السنة	الدخل القومي تريليون دينار	نسبة التغير	متوسط نصيب الفرد من د.ق. مليون دينار	نسبة التغير	GDP تريليون دينار	نسبة التغير	متوسط نصيب الفرد من GDP م. دينار	نسبة التغير
2009	120,4		3,8	-	130,6	-	4,1	-
2010	151,4	25,7	4,7	23,7	159,3	22	5,1	24,4
2011	199,1	31,5	6	27,7	212,3	33,3	6,7	31,4
2012	-	-	-	-	246,4	16,1	7,2	7,5

المصدر: ب.م. العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، 2011، و 2012.

وهناك عاملان آخران يفسران ميل الودائع الجارية إلى الارتفاع كنسبة إلى عرض النقد. من جانب، الزيادة الكبيرة والمستمرة في النفقات الحكومية سواء أكانت إدارية أم تنموية وما ينتج عنها من توسع في الدخل النقدي، ومن جانب آخر، ظهور تفضيل لدى الأفراد للودائع الجارية لأغراض تسهيل السحب السريع والتعامل اليومي في ظل أوضاع أمنية وسياسية سائدة ومتوقعة متصدعة مقرونا بصغر فئات العملة المحلية وصعوبة خزنها أو اكتنازها إذ إن أكبر فئة هي (25000) دينار.

صفوة القول، تتوافر لدى المصارف التجارية العراقية موارد مالية كبيرة، ولكن هذه الوفرة المالية لاتجد طريقها الاعتيادي إلى توليد النقود المصرفية من خلال قناة منح الائتمان وبشكل مضاعف عبر آلية مضاعف الائتمان المصرفي، بل تتجمع في خزائنها كموجود نقدي وحسابات جارية لدى السلطة النقدية ليسلك جزءا منها طريق المتاجرة بالعملة الأجنبية وجني الأرباح السريعة والاستقرار كإدخارات موظفة في التسهيلات الإيداعية وأدوات السوق المفتوحة بوصفها منفذاً يؤمن لها الربحية والأمان أو تقليل المخاطر والسيولة.

خاتمة واستنتاجات

استطعنا في هذا البحث الوصول إلى جملة من الشواهد المصرفية والنقدية التي تكشف عن تدني عمق الوساطة المالية التي يقودها الجهاز المصرفي التجاري بجناحيها الايداعي والأقراضي بدلالة تخلفه عن معظم أجهزة الوساطة المصرفية التجارية العربية وابتعاده عن المعايير الصيرفية المحلية والدولية.

لم يرتق القطاع المصرفي العراقي إلى مستوى تشكيله إحدى الركائز الأساسية للنهوض بتنمية الاقتصاد. فهو لا يزال دون مستوى القطاع الجاهز على صنع قناة تمويلية لأنشطة الأعمال والاستثمار. الشاهد على ذلك ضحالة مشاركته في تكوين النشاط الاقتصادي الكلي الذي تجاوز قليلا (1%) في المتوسط خلال (2007-2012).

ان اعتلاء القطاع المصرفي التجاري للنظام المالي في العراق لا يعكس بأي حال من الأحوال حيويته في التمويل وانفتاحه على المنافسة والابتكار وتحسين جودة الخدمات المصرفية وتوسيع نطاق المنتجات المالية للمودعين والمقترضين. بل نجد أن عدم اكتمال نضوج السوق المالية هو الذي يجعل من السوق النقدية، رغم نواقصها، الذي تسيطر عليه أجهزة الوساطة المصرفية التجارية سوق الاقتراض الأول.

وعلى الرغم من نمو عدد المصارف التجارية الناشطة في السوق النقدية فما زالت صغيرة الحجم مقارنة بمثيلاتها العربية، سواء من حيث قيمة الموجودات أو رؤوس الأموال. فقد شكلت موجودات المصارف التجارية العراقية نسبة (3,4%) من مجموع قيمة إجمالي الموجودات للمصارف التجارية العربية في عام 2011. وبذلك احتلت المرتبة (10) العاشرة من بين (19) بلدا عربيا. أنظر جدول (129).

جدول (129)

الأهمية النسبية لموجودات المصارف التجارية العراقية إلى إجمالي قيمة موجودات المصارف التجارية العربية (2011). القيمة بالدولار

التسلسل	البلد	%
1	الإمارات	19,7
2	السعودية	17,9
3	مصر	9,3
4	قطر	8,3
5	الكويت	6,9
6	لبنان	6,1
7	المغرب	5,3
8	الجزائر	5,1
9	ليبيا	4,7
10	العراق	4,3
11	البحرين	2,9
12	الأردن	2,3
13	عمان	2,1
14	سوريا	1,9
15	تونس	1,8
16	السودان	0,8
17	اليمن	0,4
18	موريتانيا	0,1
19	جيبوتي	0,1
—		100

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012، جدول (5/7) ص 401.

وشكلت القواعد الرأسمالية للمصارف التجارية العراقية إلى إجمالي قيمة القواعد الرأسمالية للمصارف التجارية نسبة (2,6%) في عام 2011. واحتلت بذلك المرتبة (10) العاشرة أيضاً من بين (19) بلدا عربيا. أنظر الجدول (130).

جدول (130)

الأهمية النسبية للقواعد الرأسمالية للمصارف التجارية العراقية إلى إجمالي قيمة القواعد الرأسمالية للمصارف التجارية العربية (2011). القيمة بالدولار

التسلسل	البلد	%
1	الإمارات	28,3
2	السعودية	18,7
3	قطر	8,9
4	مصر	8,8
5	الكويت	8,2
6	لبنان	4
7	المغرب	3,8
8	الجزائر	3
9	الأردن	2,8
10	العراق	2,6
11	تونس	2,1
12	عمان	2
13	البحرين	1,9
14	سوريا	1,9
15	ليبيا	1,3
16	السودان	1,2
17	اليمن	0,3
18	موريتانيا	0,2
19	جيبوتي	0
-	-	100

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012، جدول (9/7)، ص405.

ومع أن قيمة الودائع المصرفية شهدت إجمالا نموا مطردا، إلا أن الجهاز المصرفي التجاري العراقي يبقى متخلفا عن العديد من المصارف التجارية العربية في قدرته على مد جسوره للمودعين. إذ لم تحتل قيمة الودائع المصرفية لدى المصارف التجارية العراقية سوى نسبة (3,8%) من مجموع قيمة الودائع

المصرفية لدى المصارف التجارية العربية في 2011. وبذلك تشغل المرتبة (9) التاسعة من بين (19) بلدا عربيا. أنظر الجدول (131).

جدول (131)

الأهمية النسبية للودائع المصرفية لدى المصارف التجارية العراقية إلى إجمالي الودائع المصرفية العربية (2011). القيمة بالدولار

الترتيب	البلد	%
1	السعودية	20,2
2	الإمارات	17,9
3	مصر	11,2
4	الكويت	7,5
5	لبنان	6,6
6	قطر	6,5
7	المغرب	6,1
8	الجزائر	6
9	العراق	3,8
10	ليبيا	3,2
11	عمان	2,2
12	الأردن	2,1
13	سوريا	2,1
14	البحرين	1,7
15	تونس	1,6
16	السودان	0,7
17	اليمن	0,4
18	موريتانيا	0,1
19	جيبوتي	0,1
-	-	100

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012، جدول (6/7) ص 402.

كما لا تزال أجهزة الوساطة المصرفية العراقية دون المستوى المطلوب والمرغوب على تمويل الاقتصاد بشهادة ان الائتمان النقدي المباشر لم يؤلف سوى (20%) في المتوسط من إجمالي الودائع المصرفية

(الخاصة + الأخرى والحكومية) لدى المصارف التجارية العراقية ،و (35,6%) في المتوسط من الودائع المصرفية الخاصة+الأخرى،و (35%) في المتوسط من الاحتياطات النقدية المصرفية في الصندوق ولدى ب.م.العراقي طيلة السنوات (2006-2012).أنظر الجدول (132).

جدول(132)

نسبة الائتمان النقدي المباشر إلى إجمالي الودائع المصرفية، والودائع المصرفية الخاصة+الأخرى، والاحتياطات النقدية المصرفية في الصندوق ولدى ب.م.العراقي (2006-2012).

السنة	1	2	3	4	2/1 %	3/1 %	4/1 %
2006	2,7	18,9	10,1	10	14,3	26,7	27
2007	3,5	29,5	12,7	18,3	11,9	27,6	19,1
2008	4,6	37,5	16,4	26	12,3	28	17,7
2009	5,7	46	23,5	29,9	12,4	24,3	19,1
2010	11,7	55	35,9	35,1	21,3	32,6	33,3
2011	20,3	65,3	43,8	38,3	31,1	46,3	53
2012	28,4	75,9	44,7	41,5	37,4	63,5	75,9
المتوسط	-	-	-	-	20,1	35,6	35

1- الائتمان النقدي المباشر

2- إجمالي الودائع المصرفية (الخاصة+الأخرى والحكومية).

3- إجمالي الودائع المصرفية (الخاصة +الأخرى).

4- الاحتياطات المصرفية (في الصندوق+لدى ب.م.العراقي).

ويزيد يقيننا بأن الجهاز المصرفي التجاري العراقي تخلف في اعادة توجيه الموارد المالية المتاحة لديه نحو مضامير الاستثمار المحفزة للنمو الاقتصادي عندما نجد أن نسبة التسهيلات النقدية الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف التجارية العراقية تشكل (1,5%) فقط من مجموع القروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة من المصارف التجارية العربية في 2011 ،وتحتل المرتبة (14)الرابعة عشرة من بين (19)بلدا عربيا.أنظر الجدول(133).

جدول (133)

الأهمية النسبية للتسهيلات الائتمانية للمصارف التجارية العراقية إلى إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف التجارية العربية (2011).

التسلسل	البلد	%
1	السعودية	20,5
2	الإمارات	19,4
3	مصر	11,7
4	قطر	9,8
5	المغرب	7,6
6	الكويت	6,6
7	الجزائر	4,9
8	لبنان	4,6
9	عمان	2,6
10	البحرين	2,3
11	تونس	2,3
12	الأردن	2,3
13	سوريا	2
14	العراق	1,5
15	السودان	0,8
16	ليبيا	0,7
17	اليمن	0,3
18	موريتانيا	0,1
19	جيبوتي	0
–	–	100

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012، جدول (7/7) ص 403.

وأظهرت الوقائع ان عدم قدرة المؤسسات المالية المصرفية على تقدير الأخطار التي تكتنف تقديم القروض النقدية وما يترتب عليها من خشية إخفاقها في استرداد أموالها المقرضه دفعها إلى تشديد منح الائتمان النقدي وميلها إلى تيسير الائتمان التعهدي. ويشهد على هذه الظاهرة أن الائتمان التعهدي

تجاوز نسبة (100%) من رأس مال واحتياطيات الجهاز المصرفي التجاري العراقي خلال السنوات (2010-2012). أنظر الجدول (134).

جدول (134)

نسبة الائتمان التعمدي إلى رأس مال واحتياطيات المصارف التجارية العراقية (2009-2012). تريليون دينار

السنة	الائتمان التعمدي/1	القاعدة الرأسمالية/2	% 2/1
2009	4,6	5,4	85,2
2010	39,8	6,3	631,7
2011	39	8,4	464,3
2012	44,2	11,3	391,2

المصدر: ارقام مستقاة من جداول سابقة.

وكشفت الشواهد أيضاً أن أجهزة الوساطة المالية المصرفية العراقية يسعدها أن يطغي على هيكل الاستثمار توظيفات مالية قليلة إن لم نقل خالية المخاطر على أوجه الاستثمار شديدة التأثير بالظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية المحلية والدولية، وإن ترك ذلك أثراً ضئيلاً على الربحية. وهذا يعني أن قدرة هذه المؤسسات المالية على توسيع موجوداتها محدود ليس برغبة الجمهور وطلبه على ائتمانها بل بالدرجة الأساس برغبتها المتحفظة والمنعكسة على الإقراض المصرفي، وإن قاد ذلك إلى ارتفاع في كلفة الفرصة البديلة المتمثلة بتواضع العائد المالي. هذا السلوك المصرفي التحفظي عند أحد العوامل الرئيسة في ضعف زخم التحول للموارد المالية المتاحة للمصارف التجارية إلى قوة شرائية جديدة تستجيب لمتطلبات التنمية بدلالة السيولة المصرفية العالية وضعف قيمة مضاعف الائتمان المصرفي.

المراجع

- 1- سحر نصر، تقييم شامل للقطاع المالي العراقي، البنك الدولي، بدون تاريخ.
- 2- P.Krugman, R,Wells,K,graddy ,Economics,Worth Publishers,N.Y,2008.
- 3- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، المجموعة الإحصائية للمنطقة العربية، العدد 32، الأمم المتحدة، نيويورك، 2012.
- 4- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012.
- 5- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، 2005-2012.
- 6- البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للاستقرار المالي، 2010-2012.
- 7- البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، 2005-2012.